الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلـوم التـجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علـوم تجـــاريـــة
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

من إعداد الطالبتين:
- إيمان بن التومي
- بشرى تالي

تحت عنوان

سياسات إصلاح التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2018)

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
سامية خرخاش	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

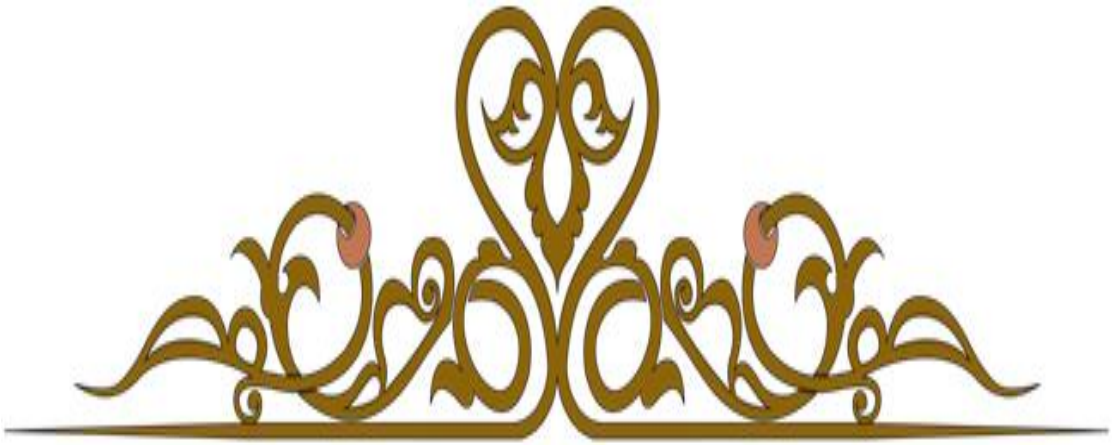

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

نحمدك ربي حمد الشاكرين نحمدك ربي حمد الذاكرين نحمدك ربي حمدا كثير مباركا فيه نحمدك على توفيقك لنا ومدنا بالقوة والعزم لإنهاء هذا العمل المتواضع والذي نتمنى أن تتقبله منا.

واقتداءً بقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله " صدق رسول الله

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وإتمامه ولو بنصيحة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **الأستاذة الدكتورة :سامية خرخاش** لما قدمته لنا من توجيهات ونصائح قيمة.

كما لا ننسى أن نشكر كل أساتذة قسم العلوم التجارية وبالخصوص أساتذة تخصص مالية وتجارة دولية، وكل زملائنا وزميلاتنا في الدراسة...

الإهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار أرجوا من الله أن يمد في عمره والدي الغالي

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى شموع تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة

أخواتي: نسرين وفاطمة الزهراء

إلى من تكون الحياة بدونه لا شيء معه أكون أنا و بدونه أكون مثل أي شيء إلى من أعتبره رفيقي دربي زوجي العزيز نبيل

إلى الشعلة التي تنير البيت و الوجوه المفعمة بالبراءة والمحبة إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا و طفولة و نقاءا و عطرا أولادي سندس نور الهدى، محمد سعيد إياد وملك

إلى الأستاذة المشرفة على مذكرة تخرجي الدكتورة خرخاش سامية

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى من معهم سعدت و كانوا معي على طريق النجاح والخير طلبة قسم العلوم التجارية ماستر 2 تخصص مالية وتجارة دولية

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إيمـــــــــان

الإهـــــداء

أهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيده المعرفي العلمي والثقافي.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من شاركتني أفراحي، إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي.

إلى أروع امرأة في الوجود: أمي الغالية.

إلى من علمني الدنيا كفاح وصلاحها العلم والمعرفة.

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز وأجل رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى من يذكرها القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسمتني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد: أختي آلاء.

إلى كل من يحمل لقب "تالي" وعلى رأسهم المقربين أعمامي، إلى شموع البيت وأنوارها أبناء عمي كلهم وجدتي أطال الله في عمرها.

إلى كل من يحمل لقب "عروسي" وعلى رأسهم كل من أخوالي وكل أولادهم دون أن أنسى جدتي الغالية.

إلى من اتسع صدره كثيرا كثيرا رفيق دربي ومعيني على نفسي زوجي أسامة قسمية

أقدم إهداء خاص إلى براعم العائلة: هارون – ليث – يوسف – تسنيم – منيب – إيلاف – معاذ – مريم – أصيل.

وأحسن بالذكر إلى زميلتي إيمان وكل زملاء الدراسة.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الدكتورة: خرخاش سامية التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها وأنارتها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرعت في الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودتني بها وإلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

بشـــرى

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا ،في مجال التجارة الدولية التي تعتبر قطاع بالغ الأهمية في اقتصاد أي دولة ،لما تحققه من مكاسب من أجل التنمية الاقتصادية المنشودة للازدهار الاقتصادي الذي ميز الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات بسبب إعادة اعمار أوروبا ،والذي خلق نوع من الطموح لدى الدول النامية في تحسين وضعها الاقتصادي ؛لكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط سنة 1986 انعكست بنقص إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية ،فحولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

إن معظم الدول النامية واجهت أزمات اقتصادية أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية ؛وإزاء هذا التدهور ظهرت الدعوى إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج للمواءمة الاقتصادية ،حيث يمثل إصلاح قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما منها، كما أن هناك منطلق اخر ترتكز عليه مبررات إصلاح هذا القطاع في الدول النامية والسعي لتحريره من شتى القيود هو رغبتها الملحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي عمدت عقب استقلالها على النظام المخطط مركزيا في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، باعتبار السلطات آنذاك انطلقت من أن أعباء التنمية الشاملة والخروج من التخلف الاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية لا يمكن أن تتحمله سوى الدولة من خلال القطاع العمومي، وباعتبار أن قطاع التجارة الخارجية يمثل القطاع الرئيسي في جلب النقد الأجنبي الذي يغذي خزينة الدولة حتى يسمح بتحقيق ما خطط له،فسايرت الدولة هذا القطاع بإجراءات رقابة إلى غاية سنة 1969 ، إلا أنه نظرا لصعوبة السيطرة على هذا القطاع من ناحية، وقصد تنظيم أفضل للتدفقات التجارية أقرت احتكاره إلى غاية 1988، وخلال هذه المرحلة تبين لها خصوصا بعد الأزمة النفطية لعام 1986، والتي كانت تحولا خطيرا في الاقتصاد الجزائري، أن هذا الأخير لا يزال في تبعية كبيرة لصادرات المحروقات، وهو ما استوجب إجراء إصلاحات مدعمة من قبل الهيئات المالية الدولية ابتداء من سنة 1989 ،حيث بدأت أول بوادر رفع الاحتكار الممارس على قطاع التجارة الخارجية، وعليه فقد عملت الجزائر انطلاقا من بداية التسعينيات إلى تبني حرية التجارة الخارجية، وهو ما يتوافق ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

أولا :إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق نطرح إشكالية البحث التالية:

ما مدى تأثير إصلاحات التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تفرعت عنها التساؤلات التالية:

1- ما هي أسباب لجوء الجزائر للإصلاحات الاقتصادية؟

2- ما هي وضعية الميزان التجاري وفق المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد التحولات العالمية؟

3- كيف كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية؟

4- هل لتحرير التجارة الخارجية أثر على الاقتصاد الوطني؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة على الاسئلة الفرعية ، قمنا بصياغة فرضيات هذه الدراسة وهي كالآتي :

1- لجئت الجزائر إلى الإصلاحات رغبة منها في مواكبة المستجدات العالمية الاقتصادية.

2- عرف الميزان التجاري الجزائري تذبذبا مستمرا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر،خصوصا في صادراتنا خارج المحروقات.

3- عرف الظرف الاقتصادي والاجتماعي أثناء تطبيق الإصلاحات وضعا غير مستقر.

4- شهد الاقتصاد الجزائري بعد محاولة تحرير التجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.

ثالثا :أسباب اختيار الموضوع

هناك جملة من المبررات كانت الدافع لاختيار الموضوع نذكر منها:

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي؛
- التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة؛
- التغيرات المستمرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة؛
- السياسة التجارية العالمية والأوضاع الاقتصادية الراهنة تفرض على كل الدول ومنها الجزائر أن تواكب كل هذه التطورات وأن تنضم إلى اتفاقية التجارة العالمية وخاصة أنها تبذل الكثير من المجهودات للانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

رابعا :أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حاليا في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق والشراكة الدولية. وتزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وكذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خامسا :أهداف الدراسة

تعزى أهداف هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا:

- ❖ السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وتحوله من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق ؛ومدى تأثر التجارة الخارجية بهذا التحول؛
- ❖ معرفة مضمون الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ❖ إبراز الآثار الاقتصادية على قطاع التجارة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛
- ❖ تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها إثر عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ❖ محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول.

سادسا :منهجية الدراسة

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة وأهم الاصلاحات ، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تتبع مختلف مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر وإصلاحاتها ، وكذا المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات المتوفرة .

سابعا :الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات البحث في هذا الموضوع، أهمها:

- ❖ دراسة ابتسام صدراتي،(2012)،الموسومة : " فعالية السياسات التجارية الحديثة في ظل التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي (دراسة حالة الجزائر)"، تم التطرق فيها إلى التطور الفكري والتاريخي لسياسة التجارة الخارجية حتى أواخر القرن ال 20، ثم سياسات التجارة الخارجية في ظل التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي، وفي الأخير تطور السياسة التجارية الجزائرية ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ❖ **دراسة آيات الله مولى حسان،** (2011)،الموسومة : " المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر ومصر " ،حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى تحليل الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذا تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية ثم احتكار ومنها محاولات تحريرها، ثم واقع التجارة

الخارجية الجزائرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال المبادلات التجارية والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، وفي الجانب التطبيقي قام الباحث بدراسة تحليلية للاقتصاد المصري ،وتحليل اثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لكل من الجزائر ومصر.

ثامنا :هيكل الدراسة

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان لذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين.

الجانب النظري تناولنا فيه : الإطار النظري للتجارة الخارجية والسياسة التجارية ، تطرقنا لماهية التجارة الخارجية وكذا العوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا إلى مفهوم وأهداف السياسة التجارية وأنواعها، ثم مكانة وأهمية هذه الأخيرة ضمن السياسة الاقتصادية العامة ؛ثم عرجنا على التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية من خلال تحليل وتطور سياسات التجارة الخارجية الجزائرية من مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة التحرير المقيد ومحاولة تحرير التجارة الخارجية وكذا محاولاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل إصلاحات التجارة الخارجية.

أما الجانب التطبيقي فخصص للاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بإصلاحات التجارة الخارجية ،فقد تضمن مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية وترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات، كما تم تقييم وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تطور الميزان التجاري،وذلك باستخدام احصائيات رسمية ، وفي الأخير تم إعطاء اقتراحات لمواجهة الاثار والانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية والاقتصاد الجزائري.

خلصت دراستنا بخاتمة عامة تناولنا فيها النتائج المتوصل إليها إضافة إلى بعض الاقتراحات وآفاق الدراسة.

الجانب النظري

تمهيد:

يشهد العالم اليوم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري، العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها، مما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وبمرور الزمن تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج الوطني الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة، فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيوي والمؤثر في النشاط ألاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح ما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي.

وللتعمق أكثر في هذا المجال اعتمدنا في الجانب النظري على ثلاث محاور وهي كالتالي:

1- عموميات حول التجارة الخارجية

2- مفهوم وأهداف السياسة الخارجية وأنواعها.

3- أهمية ومكانة السياسة التجارية ومكوناتها ضمن السياسة الاقتصادية الجزائرية العامة.

1- عموميات حول التجارة الخارجية

يعد النشاط التجاري جزءا هاما من النشاط الاقتصادي، لهذا فهو يتعرض وفي مختلف البلدان المتقدمة منها والمتخلفة إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو على تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه عل المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي ومجموع التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تسمى بالسياسة التجارية، فما هي السياسة التجارية، وما هي مبررات اللجوء إليها ؟

1-1- تعريف التجارة الخارجية وأهميتها:

يهتم النشاط الاقتصادي بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، التي تتميز بالندرة نسبيا بهدف إشباع الحاجات المتنوعة، ويتضمن هذا النشاط ثلاث عمليات رئيسية هي: الإنتاج الاستهلاك، والتبادل، وقد تتم هذه العمليات بين أفراد الدولة الواحدة أو بين دول أو مؤسسات من دول مختلفة، ويطلق على هذه العلاقات الاقتصادية بين الدول مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كانت تقتصر في البداية على تبادل السلع فقط ثم اتسع نطاقها لتشمل تبادل الخدمات ومختلف التعاملات المالية والنقدية.

أ- تعريف التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد تواجدت منذ ظهور الدول القومية الحديثة، وتتعلق بوجود مقايضة إنتاج مقابل إنتاج أو إنتاج مقابل قيمة أو قيمة مقابل قيمة أخرى بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، ويتم ذلك وفق مبادئ وأصول اقتصادية محددة. (شاعة عبد القادر، 2005-2006، ص 7)

وقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية ومنها:

- التجارة الخارجية هي وسيلة تسمح لدولة بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس تمكنها من الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها ولا تستطيع إنتاجها محليا أو لا تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها من دول أو مجموعة دول أخرى، هو ما يصرف بدوره فائض منتجات هذه الأخيرة . (محمود يونس، 1993، ص 12)
- تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة. (حسين عمر، د.ت، ص 11)
- هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محددة.

- المفهوم العام للتجارة الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية مختلفة أيضا.

ومنه فالتجارة الخارجية هي ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم عمل على المستوى الدولي. (زينب عوض الله، 2004، ص 9)

مما سبق التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، فهي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.

ب- أهمية التجارة الخارجية:

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في الآتي : (جمال الجمل، 2010، ص 13)

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول ؛وتساعد كذلك في رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومالها من اثار على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلي؛
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

بالإضافة إلى : (أحمد مصطفى، 1989، ص 142)

- نقل التكنلوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات. (شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، 2010، ص 102)

مما سبق نستخلص أن بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذو نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة الخارجية تصدره إلى باقي دول العالم.

كما نستنتج أن للتجارة الخارجية أهميتها بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد السواء، فهي توفر الأسواق اللازمة لتصريف منتجات الدول المتقدمة والتي يعجز سوقها المحلي عن استيعابه، وبذلك تسمح لصناعاتها المحلية بزيادة الإنتاج وتطويره للاستفادة من الوفورات الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير، أما بالنسبة للدول النامية، فالتجارة الخارجية تمكنها من تصدير منتجاتها من المواد الأولية ومنتجات الصناعات التي تتمتع بمزايا في إنتاجها للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل وارداتها من السلع الاستثمارية المختلفة.

1-2- أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:

أ- أسباب قيام التجارة الخارجية:

مما لاشك فيه أن كل دولة من دول العالم مهما بلغت من مراحل التطور الاقتصادي و الاجتماعي فإنها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا . تحقيق الاكتفاء الذاتي . إذ لابد أن تعتمد عل العالم الخارجي لتلبية بعض احتياجاتها نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، إضافة إلى الاختلاف في مراحل التطور الاقتصادي، وكان لابد لذلك التفاوت أن يؤدي إلى حدوث نوع من التبادل الدولي للسلع والخدمات فيما بينها، ذلك أن التبادل الذي لابد أن يبنى على أسس وضوابط معينة ومحددة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، ما هي الأسباب التي تؤدي إلى قيام التبادل الدولي؟

ولأجل معرفة أسباب قيام التجارة الخارجية، لابد من الإحاطة بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى توطن صناعة معينة في منطقة معينة دون المناطق الأخرى أو في دولة دون الدول الأخرى، أو تخصص منطقة بإنتاج سلعة معينة ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من تلك السلعة مع إنتاج المناطق الأخرى من السلع الأخرى، وكما هو معروف بأن أسس التبادل الدولي لا تختلف من حيث المبدأ عن أسس التبادل الداخلي ففي كلتا الحالتين تتخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلعة أو السلع التي تستطيع أن تعرضها للبيع في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من كلفة إنتاجها في الدول أو المناطق الأخرى، كما تقوم بالحصول على بعض السلع من الخارج التي تستطيع الحصول عليها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، وكل ذلك يتم عن طريق التجارة الخارجية.

وهذا يعني أن كل دولة لا يمكن أن تنتج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات، وإنما يتوجب عليها وانطلاقا من مصالحها الخاصة وبما يخدم اقتصادها القومي، أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها

طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية أكثر من غيرها من الدول ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع هي أن تنتجها داخل حدودها أو تستطيع أن تنتجها ولكن بتكاليف أكبر من غيرها من الدول.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الحاجة تظهر للتجارة الخارجية من خلال التمييز بين الحالات التالية : (محمود الوادي، أحمد العساف، 2009، ص 272)

- سلع تنتجها الدول بكميات كبيرة تتفيض عن حاجتها، ما تستدعي الحاجة إلى تصدير ذلك الفائض للأسواق الخارجية مثل التمر بالنسبة للعراق والفوسفات بالنسبة للأردن؛
- سلع تنتجها الدولة ولكن بكميات قليلة لا تكفي حاجة الاستهلاك المحلي، مما تستدعي الحاجة إلى الاعتماد على استيرادها من الخارج من أجل سد النقص في حاجة الاستهلاك المحلي مثل الأدوية للأردن؛
- سلع تنتجها الدولة بكميات تعادل استهلاكها المحلي فقط ويتم تداولها محليا ولا تدخل الأسواق الخارجية؛
- سلع لا تنتجها الدولة أساسا إما بسبب عدم توفر الظروف الطبيعية أو المناخية الملائمة، أو لعدم توفر المواد الخام في أراضيها، أو لعدم توفر الخبرات الفنية، مما يضطر تلك الدولة في الاعتماد كليا على استيرادها من الخارج مثل المكائن والآلات والسيارات والبن والسكر بالنسبة للأردن،
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.

ب- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسين هما:

أولا : مستوى التنمية الاقتصادية

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية. (هوشيار معروف، 2006، ص 383)

ثانيا : أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات

كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع. (سامي حاتم، 2005، ص 32)

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى. (شنيني سمير،2005-2006، ص 8)

وهناك عوامل أخرى وهي أن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول التي تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى: (زينب عوض الله، 1998، ص 64)

* سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول ؛

* حجم الدولة الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية؛

* العامل السياسي الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية؛

* تغير الميزة النسبية حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج؛

* التجارة ونفقات النقل عموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل؛

* الشركات المتعددة الجنسيات نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية.

1-3- تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية:

على الرغم من أن تبادل السلع ما بين مختلف الاقتصاديات القومية إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد، وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى إشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية، إلا أنه يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها أن تميز المبادلات الاقتصادية الدولية عن المبادلات داخل الاقتصاد القومي: (مجدي شهاب، سوزي ناشد، 2009، ص 272)

أ- مدى قدرة عوامل الإنتاج والمنتجات على التنقل: تتميز التجارة الداخلية بقدرة كل من المنتجات وعوامل الإنتاج على التنقل بسهولة في نطاق السوق الداخلية، في حين أن انتقال المنتجات عبر الحدود السياسية التي تفصل ما بين الأسواق المختلفة للدول قد يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات والعراقيل التي لا تصادف انتقال مثل هذه السلع داخل البلد الواحد، كما أن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لانتقال عوامل الإنتاج كالعمل

ورأس المال نظرا لوجود القيود التشريعية واختلاف اللغة والعادات والتقاليد التي تحد من انتقال عنصر العمل وكذلك رأس المال الذي قد يؤدي اختلاف أسعار الفائدة وتعرضه لضرائب مرتفعة إلى صعوبة انتقاله من دولة لأخرى.

ب- اختلاف العملات النقدية بين الدول: داخل الدولة الواحدة لا توجد إلا عملة نقدية واحدة تقاس بقيمتها كل القيم الاقتصادية القابلة للقياس وتستعمل لتسوية المبادلات الداخلية، أما في حالة وجود علاقة اقتصادية بين الدول فتوجد على الأقل عملتان نقديتان تتداخلان في كل مبادلة أو عملية اقتصادية بينهما وهمل عملة البلد المصدر وعملة البلد المستورد، ويترتب على ذلك ضرورة إجراء عملية "صرف" أي مبادلة عملة بعملة وفقا لسعر صرف معين يحدد عدد الوحدات من النقود الوطنية التي يتم دفعها للحصول على وحدة من النقد الأجنبي، وقد يتغير هذا السعر من فترة لأخرى وهو ما يؤثر على اقتصاد الدولتين الداخلتين في التبادل، سواء على لأسعار أو على مستوى الإنتاج والتشغيل أو على كمية واتجاه الصادرات والواردات. (رعد الصرن، 2000، ص 13)

ج- تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول: تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

د- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية:إن شعور الأفراد بالانتماء إلى وحدات سياسية مختلفة هو عامل أخر يعمق التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فلكل دولة سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية ولعل من أهم الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، كما أن الأفراد من ناحيتهم يكونون حريصين على النظر بعين الاعتبار للمصالح القومية بدافع من ولائهم وشعورهم بالانتماء، فتختلف بذلك السياسة التجارية الخارجية لكل دولة حرصا على تحقيق مصالحها الذاتية بالدرجة الأولى وهو ما قد يشكل عقبات وحواجز في وجه حرية التبادل الاقتصادي بينها.

وبذلك فمن أهم نقاط التمييز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية درجة حرية تنقل ومبادلة السلع والخدمات، فالدراسات الاقتصادية التاريخية وكذلك الظروف المعاصرة تشير جميعا إلى أنه باستثناء أزمنة قليلة فإن الحكومات في الدول المختلفة مارست عادة نوعا أو أخر من السياسات المقيدة لتجارتها الخارجية في السلع والخدمات، هذا بطبيعة الحال على عكس المتبع بالنسبة للتجارة الداخلية، حيث عادة ما تجري بحرية تامة

وحتى في حالة وجود هذه القيود الداخلية فهي تهدف إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي ككل وليس جزء منه فقط بينما وضع القيود الخارجية يهدف إلى تفضيل جزء من العالم (الاقتصاد القومي) على مصلحة اقتصاديات الدول الأخرى. (عبد الرحمان أحمد، 1998، ص ص 8-9)

2- مفهوم وأهداف السياسة التجارية الخارجية وأنواعها:

تتجه معظم الحكومات في الوقت الحاضر نحو التدخل في تجارتها الخارجية، وإخضاعها لرقابة مباشرة من جانبها، فقد مضى العهد الذي كانت تترك فيه الدولة تجارتها الخارجية حرة بلا قيد أو إشراف من جانبها، وأصبحنا نرى في الوقت الحاضر اتجاها متزايدا لدى الحكومات نحو التدخل في شؤون تجارتها الخارجية وتوجيهها الوجه التي تتفق ومصلحتها الوطنية.

والتدخل الحكومي في شؤون التجارة الخارجية يتخذ عدة صور أهمها: فرض الرسوم الجمركية، اتباع نظام الحصص، فرض الرقابة على النقد.

2-1 مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها:

تعتبر السياسات التجارية الدولية التي تعتمدها الدول النامية اليوم متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة، بل وترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة تعتمد التجارة الخارجية التي نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة الجات سنة 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

أ- مفهوم السياسة التجارية: تعددت التعاريف المتداولة لسياسة التجارة الخارجية، إذ يختلف مفهومها باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى تطورها من بلد صناعي لبلد أخر في النمو، وذلك راجع إلى اختلاف الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال استعمال السياسة التجارية كأداة للتأثير على الجوانب المختلفة للاقتصاد، ومن بين هذه التعاريف:

* السياسة التجارية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تنظم سير التبادل التجاري الدولي. (وفاء عبد الباسط، 2000، ص 12)

* السياسة التجارية هي مجموعة القوانين والنظم والإجراءات التي تنظم إدارة ميزان المدفوعات، أي إدارة الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها من المعاملات الرأسمالية والتي تؤثر على الفائض أو العجز في إجمالي الدخل من خلال المعاملات الخارجية للدولة، لذلك نجد أن السياسة التجارية تتعلق بإدارة التجارة

الخارجية للدولة والتي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي.

مما سيق تبين أنه، لا توجد سياسة تجارية في الاقتصاديات المغلقة، بل أنها خاصة بالاقتصاديات التي تقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فقط. (أحمد جامع، 1977، ص 3)

وللوصول إلى تعريف واضح ودقيق لسياسة التجارة الخارجية، يتعين التعمق في مفهوم السياسة الاقتصادية وذلك يستدعي التذكير بالجوانب الثلاثة لعلم الاقتصاد: الجانب الأول هو النظرية الاقتصادية، وتهدف إلى تحليل وتوضيح الظواهر الاقتصادية بإظهار العلاقة بينها والكشف عن أسبابها، والجانب الثاني هو المذهب الاقتصادي وهو عبارة عن تيار من الآراء والأفكار المتناسقة مع بعضها البعض والمبنية على حجج تدمها لتبني اتجاه معين أما الجانب الثالث فيتمثل في النظم الاقتصادية والتي تجسد التطبيق العملي للاتجاه الذي يدعو إليه المذهب.

فسياسة التجارة الخارجية تعرف بأنها "موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي، وما إذا كانت الدولة تترك هذا التبادل حرا أو تتدخل لتقييده بطريقة أو بأخرى " . (ابتسام صدراتي، 2011-2012، ص 6)

إذن هي وسيلة تنفيذ الاتجاه الذي تعتنقه المذاهب الفكرية للتجارة الخارجية من خلال النظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات التجارية الدولية.

ب- أهداف السياسة التجارية:

نلخصها في التالي : (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، ص 130)

- تحقيق موارد للخزانة العامة؛ قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج؛

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق: ويقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبني تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل أو التوظف في الاقتصاد القومي؛
- ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية فالسياسة التجارية من خلال أدواتها واجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ؛
- حماية الصناعات الناشئة على أن تكون الحماية لفترة زمنية معينة ليكون ذلك حافزا على جدية الصناعة في الإسراع بتقوية مركزها واكتساب الميزة النسبية، وأن تكون مفروضة لعدد من الصناعات التي يتوافر أمامها فرص النجاح والاستقرار؛
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي وذلك لحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة التي تأتي بسبب عوامل خارجية مثل حدوث تضخم عنيف أو انكماش حاد؛
- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة؛
- إعادة توزيع الدخل القومي.

بعد أن استعرضنا أهم الأهداف التي تتوخاها السياسة التجارية، نود الإشارة إلى أن الأهداف عادة ما تكون في نفس الوقت أهدافا لأنواع من السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية والنقدية وسياسة العمالة .... إلخ.

وهذا يعني أن السياسة التجارية يجب أن ينظر إليها كجزء في محيط أكبر يمثل السياسات الاقتصادية كلها. وسوف نفترض لأغراض مناقشة السياسة بقاء العوامل الأخرى على ماهي عليه، قاصدين بذلك أن ما عداها من السياسات التجارية الأخرى باق على حاله، وحكمة هذا الافتراض أن تأثير السياسة التجارية قد يصعب تحديده إذا لم نضمن ثبات السياسة الاقتصادية الأخرى. (عادل حشيش، مجدي شهاب، 2003، ص 238)

2-2- أساليب السياسة التجارية وآثارها الاقتصادية:

تعتمد الدول للتحكم في مبادلاتها التجارية الخارجية، تصديرا واستيرادا، على عدة أساليب ووسائل تحدد ملامح السياسة الخارجية التي تنتهجها لتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، وعما إذا كانت تميل إلى الحرية أو الحماية، ويطلق على هذه الأساليب أدوات السياسة التجارية، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى نوعين رئيسيين وهما: القيود التعريفية والقيود الغير تعريفية.

أ- القيود التعريفية:

وتتمثل هذه القيود أساسا في الرسوم الجمركية.

أولا:ماهية الرسوم الجمركية

هي ضرائب عامة غير مباشرة، تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا(الواردات) أو خروجا (الصادرات) (محمد الشافعي، 1977، ص 98)، ويستثني من ذلك السلع العابرة للحدود الوطنية في إطار الأنظمة الجمركية الخاصة كنظام العبور الدولي للبضائع، والرسوم الجمركية على الواردات هي الشكل الأكثر استعمالا وهي التي تقصد عادة عند التحدث عن الضرائب الجمركية بصفة مطلقة، أما الرسوم على الصادرات فتفرض عادة لمنع تسرب المواد الخام لكونها نادرة أو غير كافية لإشباع الاحتياجات الداخلية للدولة أو من أجل تجنب الآثار التضخمية الناتجة عن وجود فائض في ميزان المدفوعات، وعلى كل لم يعد هذا النوع من الرسوم يطبق في الاقتصاديات الحديثة.

ويكون مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة خلال فترة زمنية معينة التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن جدول أو قائمة بكل أنواع الرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع الداخلية في التجارة الدولية للبلد تحددها الدولة إما في إطار تعاقد دولي وبهذا تكون التعريفة مستقلة، وقد تشتمل التعريفة عل سعر واحد للرسم لا يميز بين الدول وبذلك تكون التعريفة بسيطة، كما قد تشتمل سعرين، سعر عادي يطبق عموما وسعر اتفاقي يطبق في حالة وجود اتفاق معين، وفي هذه الحالة يكون هناك سعر أقصى يسري على جميع الدول وسعر أدنى تختص به بعض الدول وبذلك تكون التعريفة مزدوجة، كما يمكن أن تكون التعريفة متعددة تشتمل عدة مستويات للرسوم منها المرتفع ومنها الأقل ارتفاعا. (موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال، دون سنة، ص 89)

أما مجموعة القواعد والترتيبات التي تطبقها جمارك الدولة في كل ما يتصل بالمبادلات التجارية مع الخارج والتي يستند إما إلى قوانين ولوائح داخلية إما إلى معاهدات واتفاقات دولية فتعرف بالنظام الجمركية، وبالتالي ينصرف النظام الجمركي إلى الرسوم الجمركية وطريقة جبايتها وكل النصوص المتعلقة بدخول وخروج السلع إلى إقليم الدولة. (محمود يونس، مرجع سابق، ص 58)

وتعتبر الرسوم الجمركية أقدم وسائل السياسة التجارية، وقد استعملت ديما كمصدر لإيرادات الدولة لأن هدفها الحقيقي غالبا ما يكون هو توفير الحماية لقطاعات اقتصادية معينة، إلا أنه من الصعوبة الفصل بين هاذين الهدفين كون الرسم الجمركي يلعب دورا مزدوجا، ومع ذلك فإنه وبالإمكان أن يتحقق الغرض المالي وحده إذا فرض الرسم على السلع المستوردة التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة حتى لا يؤثر ارتفاع أسعارها على الكمية المطلوبة منها وهو ما يزيد من حجم الإيراد الكلي للخزينة، أو إذا كانت الصناعة الوطنية المنتجة لسلعة مماثلة للسلعة المستوردة تخضع لضريبة داخلية تعادل الرسم الجمركي المفروض على تلك السلعة المستوردة التي لم تخضع لمثل هذه الضريبة، أو أن الرسم فرض على سلعة لا مثيل لها في الإنتاج الوطني، أما في الحالات الأخرى فيعتبر الرسم حمائيا غير أن الغرض الحمائي قد يتعارض مع الغرض المالي لاسيما عندما يكون الرسم مرتفعا جدا بحيث يمنع كل استيراد من السلعة الخاضعة له، أو في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة المستوردة ذو مرونة سعرية مرتفعة مما يخفض من الحصيلة المالية للدولة.

نلخص كل ما سبق في القول الذي اقترحه الاقتصادي "هابرلر" في هذه الشأن: "يعتبر الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة توازي الرسم المفروض، أو إذا كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعتبر الرسم رسما حمائيا". (عادل حشيش، مرجع سابق، ص 239)

ثانيا :الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

للرسوم الجمركية اثارها، والأصل أنها تفرض بقصد حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ولكنها في نفس الوقت تدر للدولة إيرادا ماليا، فكأن للرسوم أثرين: أثرا حمائيا وأثرا ماليا وقد يكون الأثر الأول هو الأبرز فتسمى التعريفة حمائية، وقد يكون الأبرز هو الأثر الثاني فتسمى التعريفة مالية.

- **الأثر المالي:**

كل رسم جمركي يفرض يعبر عن رغبة الدولة في تحصيل إيراد مالي من وراء تجارتها الخارجية فكل رسم من هذه الناحية يؤدي في العادة إلى إيراد للدولة غير أن بعض الرسوم لا تتوخى سوى الغرض المالي فمثلا حينما تفرض مصر رسما على تصدير القطن المصري لا يكون الغرض هو تقييد تصديره بل مشاركة الدولة لمصدريه في أرباحهم وكذلك الأمر في الواردات، فعندما تفرض الدولة رسوما جمركية على سلع لا تنتجها محليا، أو على سلع تنتجها محليا ولكنها تخضعها لرسوم إنتاج، فإن الغرض عندئذ يكون هو تحصيل الإيراد المالي فحينما تحظر مصر زراعة الدخان في أرضها، ثم تفرض على استيراده رسوما عالية، فإنها تتوخى في الواقع غرضا ماليا صريحا، وحينما تفرض انجلترا رسما عاليا على استيراد الطباق، فإن غرضها هو الاحتفاظ باحتكار استيراده والحصول من وراءه على مورد مالي لا ينفذ.

وقد تحمل الدولة رغبتها في زيادة حصيلتها من الرسوم الجمركية على أن ترفعها عاليا وعندئذ قد ينتهي الأمر إلى عكس النتيجة المقصودة، إذا ما تدهورت الواردات وقلت بنسبة كبيرة نتيجة للرسم العالي، ولهذا تختار الدولة سلعا تتميز بعدم مرونة الطلب عليها وتؤثرها برسومها العالية.

●الأثر الحمائي:

المفروض في الرسوم الجمركية أنها نظام لحماية المنتجات المحلية ولذلك يكون من الطبيعي أن تحمي الدولة صناعتها أو مواردها من السلع المماثلة التي تريد أن تعرض في أسواقها الداخلية، ولكن يثور التساؤل عن حقيقة الغرض الحمائي الذي تتوخاه دولة من وراء رسم تفرضه على سلعة لا تنتجها محليا فبلد كبريطانيا يفرض الرسوم على أنواع معينة من المشروبات مع أنه قد لا ينتجها وعندئذ يظهر لنا أن الحماية مقررة في هذه الحالة للمنتجات البريطانية البديلة لهذه المشروبات. (السيد أحمد عبد الخالق، دون سنة، ص 196)

فالرسوم الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار السلع التي تفرض عليها، ومن هنا يرتفع ثمن البيع في البلد الذي فرض الرسوم عن ثمنها في الخارج على الأكثر بمقدار الرسوم المفروضة + نفقات النقل، ومن الطبيعي أن يؤدي ارتفاع الثمن إلى الحد من الطلب فيكون على المستهلكين أن يدفعوا أكثر في الوحدة وأن يشتروا أقل بينما يرفع المستوردون الثمن ويبيعون أقل.

فمن ناحية أولى إذن ترتفع أسعار السلع المستوردة، ومن ناحية ثانية يقل الطلب على تلك السلع نظرا لارتفاع ثمنها، غير أن الأمر يتوقف في النهاية على مدى مرونة الطلب عليها فالسلع التي يكون طلبها قليل المرونة لا يتأثر طلبها كثيرا بارتفاع الرسم، وبعبارة أخرى فأن الأمر يتوقف على مستويات الدخول المختلفة قد يكون المطلوب من وراء الرسم هو تقييد الاستهلاك وقد يكون الغرض هو الحصول على المال بأقل تقييد ممكن للاستهلاك أو خفض للادخار وعندما يفرض الرسم على سلعة ذات استهلاك محدود كالمنسوجات الصوفية يمكن مقدما تقدير عبئ الضريبة، أما عندما يفرض الرسم على سلعة شائعة كالبترول فمن الصعوبة تقدير عبئه مقدما.

غير أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة لا يتحمل به المستهلك المحلي دائما فالأصل أن الزيادة في الأسعار يتحمل بها المستهلك المحلي فهو الذي يدفعها ومع ذلك يمكن أن نتصور حالات يتحمل المستهلك بالرسم في البداية، ثم لا يلبث أن يلقى به على عاتق البلد المصدر للسلعة والأمر في الواقع يتوقف على نسبة الطلب المحلي من السلعة إلى الطلب العالمي عليها. فإذا كان الطلب الداخلي يمثل نسبة قليلة منه، فإن سكان البلد يتحملون بالرسم نهائيا إذا كان هذا الطلب يمثل نسبة كبيرة، وإذا كان الطلب قد قل نتيجة للرسم فإن ذلك يؤدي لانخفاض كبير في الثمن العالمي للسلعة وعندئذ يتحمل الخارج جزءا من الرسم، فإذا فرضنا بلدا كمصدر

يصدر سلعته وهي القطن إلى بلاد معدودة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد وحدها أكثر من 50 في المئة من صادرات القطم المصري، وإذا فرضنا أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت رسما على واردات هذا القطن فارتفع سعره في أمريكا، وتحمل المستهلك الأمريكي الزيادة في الثمن، غير أن المستهلك لن يتحمل بها نهائيا إذ لا يلبث نقص الطلب الأمريكي على القطن المصري أن يؤدي لخفض ثمنه وعندئذ يستطيع المستهلك الأمريكي أن يحصل عليه بثمن منخفض، وعلى الرغم من الرسم المفروض. (سامي حاتم، 2003، ص 147)

وليس هذا هو كل ما يمكن أن يترتب على فرض الرسوم، فقد رأينا كيف أنها ترتفع أسعار الواردات وتنقص من كميتها، غير أن الرسوم الجمركية تؤدي كذلك إلى نتائج أخرى تعني البلد الذي يفرضها فالرسم الجمركي لا يحمي المنتجات المحلية فقط بأن يرفع أسعار السلع المستوردة ويقلل كميتها، وإنما كذلك يرفع أسعار المنتجات المحلية المماثلة أو البديلة ومن هنا يساعد الرسم على بقاء المشروع التي لا تتمتع بظروف إنتاج مماثلة لظروف المشروعات الخارجية وبالتالي يساعد الرسم على استغلال الموارد الإنتاجية في البلد على نحو أكبر وكل ذلك قد يعاون على المحافظة على مستوى العمالة في الصناعات المحلية التي انتفعت بالرسم، ولذلك يرى البعض أن التعريفة الجمركية سبيل لمعالجة البطالة.

والخلاصة هي أن الرسوم الجمركية بوصفها أهم سلاح في أيدي الدولة لتحقيق الحماية، تحاول أن تحقق هذا الغرض عن طريق التغلب على التفاوت الطبيعي بين الدول. ففرض الرسوم يؤدي لارتفاع ثمن السلع المستوردة وإنقاص كمية المستورد منها، وزيادة الإنتاج المحلي وتنميته، وكل ذلك محاولة لتعويض البلد عن ظروفه الإنتاجية السيئة. (عادل حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 200)

ب- الأدوات الغير تعريفية:

رغم كون الرسوم الجمركية هي أبسط وسائل السياسة التجارية وأقدمها، إلا أن معظم التدخلات التي تمارسها الدول في مجال سياستها التجارية تأخذ أشكالا أخرى عديدة ومتنوعة، تختلف باختلاف مضمونها وطبيعة تأثيرها في تيارات التبادل الدولي، إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن معيار واحد باعتبارها أدوات غير تعريفية لتنظيم التجارة الخارجية، وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه الأدوات.

أولا :الأساليب الكمية

تعتمد الحكومات على مجموعة من الأساليب الكمية المباشرة بهدف تكييف مبادلاتها الخارجية تكيفا كميا من خلال التأثير في حجم تدفقات التجارة الخارجية، وتتمثل هذه الأدوات أساسا في نظام الحصص.

- **ماهية نظام الحصص:**

ويقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة من سلعة معينة يتم استيرادها، ونادرا تصديرها خلال فترة زمنية محددة. (محمد الشافعي، مرجع سابق، ص 148)

وهكذا فإن القيد الكمي يأخذ شكل الحد الأقصى لكمية السلع المستوردة(بالوزن، الحجم أو الوحدات) والتي يحظر استيراد كلما زاد عنها مما يساعد على تحقيق مبدأ حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، إلا أن ذلك قد يترك المجال مفتوح لارتفاع الأسعار في البلد المستورد، كما وقد يأخذ هذا القيد شكل الحد الأقصى لقيمة السلعة المستوردة مما يسمح باستيراد هذه السلعة في حدود قيمة معينة لا يمكن تجاوزها خاصة عندما يكون الغرض هو تخفيض الاستيراد دعما لميزان المدفوعات على اعتبار أن هذه الحصة القيمية تبين مقدما مقدار العبء الذي يفرضه الاستيراد على هذا الميزان. (محمد الناشد، 1977، ص 255)

كما وقد يأخذ هذا النظام شكل المنع المطلق للواردات وهو ما يعرف بنظام الحظر أو نظام الحصص المانعة التي تمنع الاستيراد تماما، ويعتبر حاليا إجراء استثنائي يمارس على بعض السلع كالمخضرات لتحقيق أغراض صحية أو كمنع استيراد وتصدير الأسلحة الحربية لتحقيق أغراض دفاعية، ويمكن لهذه الحصص أن تكون مفروضة من جانب واجد، أو متفاوض حولها بين مجموعة من الدول.

وفي ظل نظام الحصص، قد تقوم الدولة بتحديد حصة كلية لما تسمح باستيراده من سلعة معينة مهما كان مصدرها دون أن توزعها على البلدان المصدرة وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية، كما قد يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية بطريقة تمييزية بين مختلف البلدان المصدرة للسلعة، فتحدد الدولة الكمية التي يمكن استيرادها من كل بلد على حدا، ويتحكم في هذه التوزيع طبيعة العلاقات التجارية التي تربط الدولة مع كل بلد ونوع وارداتها منه وحجم الفائض أو العجز الذي تحققه معه.

وعادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد ويتمثل هذا النظام في أن لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام هو تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها كما وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيفرض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها، وتوزع هذه التراخيص على المستوردين في حدود الحصة الإجمالية وفقا لأسس معينة، كتحديد حصة المستورد على أساس حجم نشاطه في استيراد هذه السلعة خلال فترة زمنية سابقة، إلا أن ذلك قد يشل المنافسة ويضمن للمشروعات القديمة بقاء لا تفسره الظروف الاقتصادية يسمح لهم بتحقيق أرباح احتكارية ويجمد هيكل التجارة الخارجية، ولتفادي مثل هذه العيوب يتم إصدار هذه التراخيص بطريقتين: (محمد برعي، 1978، ص 196)

- أن تباع الرخص بالمزاد العلني، فيحصل عليها من يدفع فيها أعلى سعر؛
- أن توزع على طلبيها بطريقة غير اقتصادية، فيحصل عليها أول من يطلبها.

إلا أن طريقة المزاد هي الأكثر استعمالا لأنها تتيح للدولة إمكانية الاشتراك في الأرباح الناتجة عن الاستيراد وهوما يتم توضيحه في العنصر الموالي.

- **الآثار الاقتصادية لنظام الحصص:**

إن تطبيق نظام الحصص باعتباره أداة لتنظيم التجارة الخارجية، يترتب عليه مجموعة من الاثار الاقتصادية تتشابه مع تلك الناتجة عن رسم جمركي مكافئ يخفض من حجم الواردات بمقدار الحصة المحددة. إن آثار الحصة تتشابه مع اثار الرسم الجمركي فيما يتعلق بالأثر الخاص بارتفاع سعر السلعة في الداخل، وما ينتج عنه من تقليل الإشباع الكلي للمستهلكين وحماية الإنتاج الوطني (بارتفاع العرض المحلي) والأثر على ميزان المدفوعات (بانخفاض حجم الواردات)، وأثر تحويل أو إعادة توزيع جزء من الدخل القومي من مستهلكي السلعة إلى منتجيها. (فليح خلف، بدون تاريخ، ص 138)

إلا أنه يظهر أن هناك اختلاف أساسي يتعلق بالأثر الخاص بتحقيق إيرادات لخزينة الدولة، ففي حالة فرض الرسم الجمركي تحقق الخزينة العمومية إيرادات مباشرة نتيجة الارتفاع في الأسعار، حين لا ترتفع هذه الإيرادات مباشرة بعد تطبيق نظام الحصص، مما يطرح التساؤل من المستفيد من هذا الارتفاع في الاسعار؟

هذا الأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص، فإذا كان النظام المفروض يأخذ بالحصة الإجمالية فإنه من المتعذر تحديد من هو المستفيد، فقد يكون المستورد الوطني أو المصدر الأجنبي أيهما استطاع الحصول على الحصة.

أما إذا كانت الحصة مقترنة بنظام تراخيص الاستيراد، فإن المستفيد هو من بيده أمر توزيع التراخيص فإذا منحت الحكومة هذه التراخيص إلى المنتجين الأجانب (المصدرين)، أو المستوردين المحليين دون تكلفة، فبإمكان من استفاد من هذه التراخيص البيع بسعر السلع التي تباع بالسعر في السوق العالمي وبذلك يحصلون على ريع متعلق بندرة تراخيص الاستيراد.

إلا أنه بإمكان الحكومة أن تستفيد من هذا الريع في شكل إيرادات للخزينة العمومية من خلال بيعها لهذه التراخيص في مزاد علني يهتم فيه كل من المصدرين الأجانب أو المستوردين المحليين بشراء هذه التراخيص من أجل الاستفادة من فارق الأسعار بين السوق العالمي والسوق المستورد، هذه الفائدة تتحقق طالما أن سعر ترخيص استيراد كل وحدة من السلعة لا يتجاوز هذا الفرق بين السعرين، وتتساوى إيرادات الحكومة من ريع الحصة مع تلك التي يحققها رسم جمركي مكافئ إذا تمت عملية بيع التراخيص في المزاد العلني في

ظل منافسة تامة تجعل سعر ترخيص الاستيراد لكل وحدة من السلعة المستوردة يساوي الفرق بين السعرين وتتطابق بذلك اثار الحصص مع اثار الرسوم الجمركية، إلا أنه وعل الرغم من تكافؤ الاثار الأولية لكل منهما، فيعتبر التحديد الكمي للواردات أكثر تقييدا للتجارة الدولية والاستهلاك المحلي بمرور الزمن، مقارنة مع رسوم الاستيراد نظرا لأنه يتميز بالجمود وعدم المرونة فلا يأخذ بعين الاعتبار التغيير في الدورة الاقتصادية خلال فترة الحصة من حيث فترات الانتعاش والركود الاقتصادي حيث تبقى كمية الواردات ثابتة في جميع الأحوال، كما لا يأخذ بعين الاعتبار التغييرات في الأسعار الناتجة عن تزايد الطلب المحلي على السلعة. (محمد بلقاسم، حسن بهلول، 1999، ص 145)

ثانيا :أدوات الرقابة المالية

تعتمد الدولة على مجموعة من الإجراءات المالية يمكن أن تطبقها في مجال تنظيم تجارتها الخارجية هذه الأدوات من شأنها أن تخلق ظروفا صناعية للتجارة تبتعد بها عن المنافسة العادلة والمتكافئة من أجل التخفيف من عجز ميزان المدفوعات أو لتحقيق مزايا تنافسية لصناعة محلية معينة أو لتحقيق غير ذلك من الأهداف، ومن أهم هذه الأدوات المالية الإعانات أو الدعم.

- **ماهية الإعانات:**

تستخدم الإعانات من جهة نظرا لرقابة على التجارة الخارجية كأحد أدوات السياسة التجارية، وتتمثل في تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدمها الدولة لصناعة أو لمنتجات معينة، بما في ذلك أي دعم للدخول أو للأسعار على النحو الذي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نقصان الواردات أو زيادة الصادرات من هذا المنتج، وقد توجه هذه الإعانات للإنتاج بغرض تمكينه من منافسة المنتجات الأجنبية والتخفيض من حجم الواردات، أو تمنح للصادرات لتمكين المصدرين من البيع في الأسواق الأجنبية بسعر منخفض يدعم مركزهم التنافسي ويشجعهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وهذا الدعم يمكن أن تم بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة: (جاسم محمد، 2008، ص 142)

- **الإعانات المباشرة:** وتتم بدفع مبالغ نقدية من الدولة لصناعة معينة وتحسب هذه المبالغ على أساس قيمي كنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة مقيمة عادة بسعر FOB وتكون هنا الإعانة قيمية، أو على أساس نوعي تقدم كمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة وهي بذلك إعانة نوعية.
- **الإعانات الغير مباشرة:** وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي وذلك بتشجيعه على التوسع في الإنتاج مع تخفيض تكاليفه بطريقة غير مباشرة، مثل منحة إعفاءات ضريبية كإعفاء جزء من أرباح المشروع من الضريبة بخفض معدلاتها أو بإعفاءات من الرسوم الجمركية عند التصدير.

- **الآثار الاقتصادية للإعانات:**

يترتب عن استعمال الإعانات كأداة للسياسة التجارية مجموعة من الاثار التي تمس مختلف القطاعات الاقتصادية سواء القطاع الخاص بالتأثير على الاستهلاك والإنتاج أو القطاع الحكومي من خلال التأثير على الإيرادات الحكومية.

إلا أن هذه الاثار تختلف وفقا لنوع الإعانة، فإعانات التصدير والموجهة خصوصا إلى قطاع يصدر المنتجات إلى الأسواق الخارجية تختلف اثارها عن اثار إعانات الإنتاج الممنوحة لقطاع ينتج سلعا منافسة للواردات، رغم أن هذه الأخيرة قد تطبق على الإنتاج بغض النظر عن السوق الذي سيباع فيها وبالتالي فيمكن كذلك أن تؤثر على حجم الصادرات بحيث نفترض فيما يلي أن تحصيل الإيرادات الحكومية وإعادة توزيعها في شكل إعانات لا تحمل الحكومة أية تكاليف.

ثالثا:أدوات الرقابة النقدية

تستخدم الدول مجموعة من أدوات السياسة النقدية من أجل فرض رقابة على تجارتها الخارجية حيث أن التجارة الدولية لابد وأن تتبعها مدفوعات دولية تعتمد على ما لدى الدولة من احتياطات الذهب النقدي والعملات الأجنبية، والأصول السائلة لتسويتها. (علي عباس، 2009، ص 138)

من هنا فقد تتدخل الدولة صراحة في مجال مدفوعاتها الخارجية وذلك بفرض رقابة على ما لديها من نقد أجنبي، لترشيد استخدامه وتوزيعه وفق أولويات محددة من خلال التحكم في ظروف العرض والطلب على الصرف، وهذا يستدعي منها أن تجمع كل وسائل الدفع الدولية بين يدي سلطة حكومية غالبا ما تكون البنك المركزي ليشرف على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وتحتكر بذلك الدولة عمليات الصرف وتلزم كل من يتعامل بالنقد الأجنبي أن يتعامل معها وحدها وبالسعر الذي تحدده ولهذا يوقع كل مستورد أو مصدر إقرار بالعملة التي يشتريها أو يبيعها، وقد يجبر المصدر على أن لا يصدر إلا لدول تدفع بعملة معينة مطلوبة كما قد يصادف المستورد صعوبات في الحصول على العملة التي يريد الشراء بها من الخارج فلا يتمكن من الاستيراد لمحدودية الكمية المتاحة من هذه العملة، وعادة ما تصحب الدولة هذا الإجراء بفرض نظام رخص الاستيراد لتضمن توزيع العملة الأجنبية بين المستوردين، فتعمل بذلك عل تقييد الواردات من بعض السلع بتوجيه النقد الأجنبي إلى نشاطات اقتصادية أخرى أكثر أهمية فلا تستورد السلع إلا في الحدود التي تسمح بها الإمكانيات المالية للدولة وتصبح بذلك عملة الدولة غير قابلة للتحويل بحرية إلى العملات الأجنبية الأخرى. (عادل حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 198)

ومنه فالرقابة على الصرف قد تؤدي إلى نفس أثار أدوات السياسة التجارية من حيث تقييد الواردات وترقية الصناعات المحلية بمنع بيع العملات الأجنبية لاستيراد سلع منافسة للمنتجات المحلية...إلخ، غير أن أهم نتيجة لهذا النظام هو تأثيره على الصرف نفسه بعزل العملة الوطنية عن الخارج مما يقيم حاجز بين الأسعار العالمية والأسعار في الداخل ويضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات نظرا لعدم تأثره بباقي السياسات الاقتصادية التي قد تطبقها الدولة.

رابعا :المعايير الصحية، التقنية، البيئية والإجراءات الإدارية

تعتمد الدول على مجموعة من المعايير والإجراءات من أجل الرقابة على نوعية وكيفية ممارسة التجارة الخارجية، وقد يكون تأثيرها أحيانا أشد تقييد للمبادلات التجارية الخارجية من تأثير التدابير الحمائية الصريحة، فالدولة وبصفتها القائمة على المصلحة العامة من واجبها أن تحمي المستهلك وتحافظ على صحته وذلك يخول لها أن تشترط توفر عدة معايير في السلع المستوردة لتحافظ على سلامة المستهلك المحلي، كرفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة، ومن بين المعايير المستحدثة أيضا تلك المتعلقة بالبيئة والتي تشترط في السلع المستوردة أن تراعي جانب المحافظة على البيئة سواء في ظروف إنتاجها أو استهلاكها.

إضافة إلى ذلك، فقد تخضع السلعة المستوردة إلى شرط أن يتوفر فيها مجموعة من المعايير التقنية والتي تتعلق أساسا بالكيف أو بخصائص السلعة ومواصفاتها حتى تتوافق مع ظروف الصناعة المحلية المماثلة من أجل ضمان منافسة متكافئة سواء تعلقت هذه المواصفات بأداة السلعة في تحقيق الإشباع المطلوب أو بخصوصية ونوعية السلعة وهذه الأخيرة أكثر حماية، لأنه حتى وإن كان مستوى الإشباع الذي توفره كل من السلعة المستوردة والمحلية نفسه، فعلى المصدر الأجنبي أن يغير من مواصفات سلعته طبقا لمواصفات خاصة وذلك ما يتطلب منه تكاليف إضافية في المال والوقت.

3- أهمية ومكانة السياسة التجارية ومكوناتها ضمن السياسة الاقتصادية العامة:

تكتسي السياسة النقدية أهمية بالغة ضمن السياسة الاقتصادية العامة، نظرا لما يمكن أن تحققه من أهداف تنعكس أساسا على الاقتصاد الوطني للدولة سواء كانت هذه السياسة سياسة تقييد أو حرية للتجارة الدولية.

3-1- مفهوم السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتحكم وتوجه صناعة واتخاذ القرارات التي تقوم بها إدارة المشروع، وهي تعكس مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المشروع خلال فترة أو فترات زمنية معينة.

فالسياسة الاقتصادية من إحدى المجالات الحيوية للاقتصاد التطبيقي الذي تتعاظم أهميته في ظل العولمة، حيث لم تعد كما من قبل تقتصر على السياسة المالية والسياسة النقدية فحسب بل أضيف لها مجموعة فروع أخرى مثل السياسة التجارية الدولية وسياسات الاستثمار وسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي...إلخ، أي ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تعني بدراسة المتغيرات الكلية التي تحكم اقتصاد دولة ما، أما السياسة الاقتصادية الجزئية فهي تمثل الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية الجزئية في دنيا الأعمال والمشروعات. (حسام داوود وآخرون، 1999، ص 19)

3-2- مكونات السياسة الاقتصادية

تشتمل السياسة الاقتصادية على عدد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعني بتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة التي تتمثل في:

أ- السياسة المالية : يقصد بها السياسات التي تتبعها الحكومة في شأن تحصيل الإيرادات العامة التي تغطي النفقات العامة، ولذا فإن هذه السياسة تشمل المجالات التي تفرض فيها الضرائب المباشرة وغير مباشرة والدرجة التي تفرض بها فضلا عن الضرائب المفروضة على الواردات من السلع الأجنبية.

أما أدوات السياسة المالية فهي : الميزانية العامة ،الإنفاق العام والإيرادات العامة.

ب- السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة (مصطفى سليمان، حسام داود، 2000، ص 224)، ولتحقيق أهداف منها: (عبد المجيد قدي، 2003، ص 53)

- تحقيق الاستقرار في الأسعار، وهذا تجنبا للوقوع في التضخم أو الكساد أو الركود الاقتصادي؛
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، أي التحكم في الكمية النقدية المتداولة في اقتصاد وتناسبها مع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- المساهمة في تحسين قيمة العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودرجة العجز فيه؛
- تحقيق التشغيل الكامل على أساس زيادة كمية النقود المعروضة في حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي؛
- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وذلك من خلال التحكم في معدل الائتمان الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية مما ينعكس على الاستثمار بالزيادة حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي

تضع الاقتصاد في مرحلة النمو السريع هذا مع محاولة تفادي الوقوع في التضخم النقدي الذي ينعكس سلبا على عجلة التنمية.

إن محاولة ربط أهداف السياسة النقدية فيما بينها ليست أمرا سهلا كما هو ظاهر للعيان وإنما يحتاج إلى كفاءة عالية لتحقيق هذا التقارب وتوطيد العلاقة أيضا بين هذه الأهداف وأهداف السياسات الأخرى؛ أما الأدوات التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي فتتمثل في التأثير في نسبة الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق، وتغيير سعر إعادة الخصم.

ج – أسباب الاستثمار:

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد القومي في أي دولة من دول العالم، إلى أن تكون هناك سياسة أو سياسات للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسة أو سياسات الاستثمار يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار، ويلاحظ أن كفاءة سياسة الاستثمار في تحقيق أهدافها تتوقف على ما يطلب عليه مناخ الاستثمار الذي ينطوي على المؤثرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح هذه السياسات، وبالتالي يمكن تعريف سياسة الاستثمار على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق على أساس معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة .

د– سياسة التكييف والتثبيت الهيكلي:

يمكن تعريف سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي على أنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والتدابير والإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، وهذه الحزمة من السياسات هي التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تعمل في مجموعها على تثبيت اقتصادي وإحداث تصحيحات هيكلية خلال فترة زمنية معينة (زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، 2006، ص 185)، والمتأمل لهذا التعريف يكشف مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يأتي:

- سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي تستخدم في تنفيذ برامجها أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية التجارية وسياسات الاستثمار لعلاج أوضاع معينة في الاقتصاد؛
- سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي يتم تطبيقها إسنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي؛

- إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في دولة معينة ينبع من معاناة اقتصاد هذه الدولة من اختلال التوازن الداخلي؛
- برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتضمنه سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي مكون أساسا من:

***سياسات التثبيت:**ينصح بها صندوق النقد الدولي وترتكز على إدارة جانبي الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات في الدولة.

* **سياسات التصحيح الهيكلي:**ويختص بها البنك الدولي وترتكز على تصحيح هيكل إنتاج وإدارة جانب العرض، وإصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير الاستثمار وتقرير العمل ورأس المال، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص من خلال ما يسمى بسياسة الخوصصة.

3-3 مكانة السياسة التجارية في السياسة الاقتصادية العامة:

تكتسي السياسة التجارية أهمية بالغة ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى، منذ العصور القديمة أين كانت الدولة الحديثة خلال القرن السابع عشر تهتم باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الدولة وفق تأثير المذهب التجاري آنذاك، ولقد أبدت السياسة الاقتصادية قي تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو في الخارج واعتنق الكثيرون مذهب ادم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه طبقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية. (شوفاوي عائشة، 2001، ص 21)

لقد ازدادت أهمية السياسة التجارية الدولية بازدياد أهمية التجارة الخارجية وتطور حركة السلع بين الدول وعلاقتها الوطيدة بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات، فإذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي من أفضل السياسات التي تنبع من وجهة نظر المجتمع الدولي في الوقت الحالي فلا شك أن التجارة المقيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها وعلى حساب بقية الدول، حيث أن الدول التي تعتمد حرية التجارة الخارجية هي في أغلبها دول صناعية كبرى تتمتع باحتكار كبير في مبادلاتها التجارية، في حين أن الدول النامية تميل إلى محاولة تقييد سياستها سعيا منها إلى احتواء اقتصادها وحمايته من التأثيرات الخارجية للدول الكبرى، ولذلك تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وهي في الدول الصناعية المتقدمة غير ماهي عليه في الدول النامية، فلكل دولة أدواتها ووسائلها في تحقيق هذه الأهداف .

عن السياسة التجارية بمفردها لا يمكن لها تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للاقتصاد الوطني دون إشراك السياسات الأخرى (المالية والنقدية، والتصحيح الهيكلي...إلخ)، فالتكامل بين هذه السياسات يؤدي إلى

إحداث اثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية، وأن التجارة الدولية الحرة هي الإستراتيجية على سياسات التدخل الاقتصادي.

4- التجارة الخارجية للجزائر في مرحلة التقييد 1962-1989

4-I-مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية 1962-1969

تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصـــادية، والنموذج المراد إتباعه ،لذلك يصـــطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضـعف المقومات المالية، وكذا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة رغم وجود وزارة الصـــناعة لقد حاولت الدولة في هذه الفترة إحداث نوع من التكامل بين الصـــناعة والزراعة، على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات. (حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، 2007، ص 330)

ونشـــير كذلك إلى أنه في هذه الفترة إلى أن التجارة الوطنية محتواة من طرف التجارة الخارجية الفرنسية سنة 1962، لعدم امتلاك الجزائر وسائل ضرورية لتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة و مستقلة.

ومن أجل التخلص من هذه التبعية لفرنســـا في هذا المجال تمكنت الجزائر في أكتوبر 1963 من الخروج من منطقة الفرنك (Zone Franc)، بوضـــع مجموعة من الإجراءات مكنت النشـــاط التجاري من تحقيق استقلاله التام، وتمثلت إجراءات السياسة الحمائية فيما يلي: (العيدي خليفة، 2002، ص 77).

أ- الرقابة على الصرف:

أنشـــأت الجزائر في 13 أكتوبر 1963 أول بنك مركزي جزائري بغرض الرقابة على كل العمليات المصـرفية، والتحويلات الخاصـة بالعملة، وإبرام كل الصـفقات التجارية مع الخارج؛ وتمثلت الرقابة في وضـع معدل واحد للصـرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السـوق الدولية، فقد كان هدف الدولة هو توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية و تقلباتها، غير أن هذه الرقابة لم تحقق الأهداف المرجوة منها نظرا للوضـعية الصـعبة التي كانت عليها التجارة الخارجية في هذه الفترة، فقد عرفت مشـاكل على كل المستويات (الإدارة، التوزيع، الاستيراد .... إلخ).

ب- التعريفة الجمركية: تأسـست أول تعريفة بموجب المرسـوم المؤرخ في 1963/10/28، والتي وضـعت نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، يميز أولا بين سلع التجهيز وسلع الاستهلاك، ومن هذا التقسيم نلاحظ التشجيع على استيراد السلع التجهيزية للقيام بمشاريع استثمارية عن طريق فرض رسوم منخفضة، العكس صحيح بالنسبة للسلع المصنعة والنصف مصنعة التي عليها رسوم مرتفعة الحماية

المنتوج الوطني. لكن أدت هذه التعريفة إلى إصابة ميزان المدفوعات للاقتصاد الوطني بالعجز المزمن، وذلك لأن رسومها الجمركية منخفضة جدا .

تماشيا مع الاتجاه العام الذي رسمته الدولة والمتمثل في إتباع أسلوب التنمية وفق التسيير الاشتراكي عملت في هذه الفترة على إصـــدار قانون يتعلق بالاســـتثمارات والمتمثل في قانون (3-277) المؤرخ في 1963/07/26؛ ولعل أهم ما جاء فيه أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصـاد اشـتراكي خاصـة في القطاعات ذات النشـاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسـبة للاقتصـاد الوطني.

ج- نظام الحصص:

أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد في سنة 1964، تم بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية، كما أن سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، أي توجيهها نحو البلدان التي تربطها معها علاقات ســـياســـية واتجاهات مشـــتركة مثل المغرب، الذي يمنح للمنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن كمية ، طبيعة وأصل السلع المستوردة حسب ثلاثة معايير هي:

- الحظر الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطورة على صحة المواطن.
- عند الضرورة يمكن إنقاص، تكملة أو تعديل حصص الاستيراد وفق تطور الظروف الاقتصادية ودواعي الحماية الخاصة بالاقتصاد الوطني.
- حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.

4-2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1970-1989 احتكارا فعليا من طرف الدولة للتجارة الخارجية، وهذا الاحتكار تحسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين من بينها: (بن موسى كمال، 2004، ص250.)

- الأمر رقم 74-14 المؤرخ في 1974/01/30م والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد.
- الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 1974/01/30م المتعلق بشروط استيراد البضائع.
- قانون رقم 78-02 المؤرخ في 1978/02/11م المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

واتصـفت الفترة الممتدة من 1970م إلى 1973م بغياب تنظيم عام يأتي بنصـوص تشـريعية تحدد الشـروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات المحققة من طرف المؤسـسـات المسـتفيدة من الاحتكار. فأنجرت عن هذا النظام عدة مشاكل تمثلت في (زايد مراد، 2006، ص 160):

- غياب برمجة محكمة للواردات الشـــيء الذي أدى إلى حصـــول انقطاع في التموين و بالتالي تشـــكيل مخزون لتفادي الندرة المحتملة لبعض السلع في السوق الداخلية.
- ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة نتيجة الخلط بين الاختصاصات.
- تكوين تكاليف عالية نتيجة عملية التوزيع، بحيث يمكن لشركة محتكرة أن ترخص لشركة أخرى الاستيراد المباشر للسلع. لذلك كان لابد على السلطات العمومية التدخل محاولة الإصلاح ، فكانت الخطوة التي اتخذها متمثلة في تأسيس نظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تمثل رخصة تمنحها وزارة التجارة في إطار البرنامج العام للاســـتيراد للمؤســـســـات العمومية، ثم صـــدر قانون رقم 78-02 المؤرخ في 1978/02/11م والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهو القانون الذي جاء ليكرس ســـياســـة الاحتكار على التجارة الخارجية المخولة للدولة فقط، فهذا القانون يهدف إلى تحقيق مبادئ و إجراءات عديدة لتنظيم التجارة الخارجية من خلال حماية وتنمية الاقتصـاد الوطني، التحكم في الميزان التجاري و حماية الطبقة الاجتماعية.

إلا أن قانون رقم 78-02 اضـــر كثيرا و بشـــدة بالمؤســـســـات الغير عمومية في مجال المبادلات التجارية ، فابتداء من السنوات الأولى للثمانينات بدأ قانون الاحتكار يعرف بعض التخفيفات ، فسمحت وزارة التجارة عبر مرســـوم 84-390 المؤرخ في 1984/12/22م للمؤســـســـات العمومية التعامل مع الشـــركاء الأجانب (مرسوم رقم 84-390).

إضـافة إلى ذلك ما جاء به الميثاق الوطني لسـنة 1986م ، الذي جاء فيه على أن ممارسـة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ينبغي أن يكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص الذي تظهر في سـيره، والقضـاء على التعقيدات البيروقراطية وضـمان التموين السـليم للاقتصـاد الوطني بأقل التكاليف، ويجب أن يسـاعد احتكار الدولة للتجارة الخارجية على محاربة كل اسـتيراد للمواد غير الضـرورية و يشـجع تصدير الإنتاج الوطني. (الميثاق الوطني، 1986، ص 159)

كما تميز الاقتصاد الجزائري لمدة عشريتين بالتكفل المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف هياكل الدولة المختلفة و لقد كان لذلك انعكاســات ملموســة على هيكل التجارة الخارجية، التي عانت من عجز كبير نظرا لاعتمادها على صـــادرات المنتوج الوحيد وهو المحروقات، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة لقطاع التجارة الخارجية ، والمتمثلة أساسا في توجيه المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي على مستوى الآلة الإنتاجية. (زايد مراد، مرجع سابق، ص ص 180-182)

4-3- تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية

اتجهت الدولة إلى تكريس الطابع النهائي لتأميم التجارة الخارجية واحتكارها لها، وهذا سعيا منها لتجاوز النقائص الملاحظة في استخدام أدوات سير نشاط التجارة الخارجية والنتائج السلبية على الاقتصاد الوطني المسجلة خلال عقد السبعينيات، حيث أن الجزائر عرفت لقرابة 20 سنة احتكارا لقطاع التجارة الخارجية من قبل الدولة إيمانا منها بأن الإجراءات سوف تكون في أحد جانبيها حماية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وفي الجانب الآخر دافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني عامة.

إلا أن تطبيق هذه الإجراءات لم يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف موضوعية في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية شكلت في حقيقة الأمر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الأخير الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني استراتيجية جديدة وبالتالي التحول والانتقال من مرحلتي الرقابة والاحتكار إلى مرحلة محاولة تحرير التجارة الخارجية. (بورويس عبد العالي، 1997، ص 120)

5- إصلاحات قطاع التجارة الخارجية ومحاولات تحريرها 1990-1994

5-1-الخطوات الأولى للانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارية الخارجية (1990-1991)

عرفت سنة 1990 أولى العلامات لبروز نظام تحاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة. (الهادي خالدي، 1996، ص 195)

وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91- 37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمة 91- 03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91- 37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية،إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض.

لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد والتمويل.

- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء وتجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- تحصيل المداخل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد. التي بدأت تقليص مخولاتها من العملة الصعبة، نتيجة تذبذب أسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي: (الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 198)

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية وذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

أثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية وغير عقلانية إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق.

5-2- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1992-1993

ميزت السوق الجزائرية في هذه المرحلة فوضى جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة. (مسعود قريز، 2001، ص 178.)

إن عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون و تبني إصـــلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاند باي في أفريل 1994.

5-3- محاولات تحرير التجارية الخارجية ابتداء من 1994-2000

لقد تضـمن برنامج الإصـلاح الاقتصـادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السـلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصـــاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه الســـلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصـــدرها بنك الجزائر (البنك المركزي) حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصـــة المســـماة (AD - HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيســي للتجارة الخارجية وتحسيد مبدأ حرية الحصـول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصـادي تتوفر فيه شـرطا معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سـابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شـروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد "La solvabilité". (مسعود قريز،مرجع سابق، ص 178)

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضـــي بتمويل بعض الواردات الاســتهلاكية بصـورة مطلقة بالعملة الصـعبة الخاصـة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصـة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997. واقتصـر الحظر على ثلاث فئات من السـلع المسـتوردة (لأسـباب دينية وصـحية واجتماعية والسـلع الموقوفة مؤقتا الغاية نهاية 1994 وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994) حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصـــف 1995، هذا بالنســـبة للواردات. أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية. كما انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997 ويعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني.

كما يشير عليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها عل التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية (أي 1997) بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برامج التصحيح الهيكلي، بمعني حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة". (عبد الرشيد بن ديب،2003، ص 441)

6-إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

6-1- الخطوات العملية للانضمام

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات في 30 أفريل 1987، وعند ظهور المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار، الذي يرجع إلى سنة 1987، وأن يحول الفوج المتكفل بملف الانضمام إلى الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي سنة 1996 قدمت الجزائر ولأول مرة وثيقة أساسية تسمى (مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في الجزائر)، ذلك أن من شروط الانضمام أن البلد الراغب في الانضمام إلى المنظمة يجب عليه أن يعرف نفسه ويقدم هذه المذكرة، التي تلخص كل البنية القانونية في الحياة الوطنية، وليس فقط من الناحية الاقتصادية.

يتطلب الحصول على عضوية الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة إتباع الإجراءات التالية:

أ- تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من اللغات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995، قامت السلطات الجزائرية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في الجزائر إلى سكرتارية المنظمة تشرح فيها الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية ، وتقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات، التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، في سجال السياسة الصناعية، تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وتقوم بعد ذلك سكرتارية المنظمة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء في المنظمة،كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة،وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تقوم مجموعة العمل، بترتيب الجدول الزمني لمفاوضات الانضمام وبمجرد تشكيلها، يتم التشاور مع الدولة المعنية، بشأن البرنامج الزمني الذي يتضمن موعد تقديم مذكرة السياسة التجارية وتحتوي هذه المذكرة على الجوانب الخاصة بالسياسة التجارية والاقتصادية ذات العلاقة باتفاقيات المنظمة.

ب- تقديم مذكرة السياسة التجارية: وتحتوي هذه المذكرة التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر التالية شرح نظام التجارة الخارجية، وكذا الجهاز الإداري، بحيث يتم استعراض مدى مطابقة هذا النظام مع اتفاقيات التجارة العالمية.

بعد استلام سكرتارية المنظمة لمذكرة السياسة التجارية المقدمة من طرف الدولة طالبة العضوية (الجزائر)، يتم توزيعها على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، تمهيدا لبداية مناقشتها مع أول اجتماع لمجموعة العمل، أين يتم توجيه أسئلة كتابية وشفوية الدولة المعنية. بهدف الحصول على المزيد من التوضيحات، حول السياسة التجارية الحالية التي تعتمدها الدولة طالبة العضوية ، وعن خططها المستقبلية، لتعديل أو تغيير بعض السياسات إلى أن تتوافق مع اتفاقيات المنظمة.

وفي هذا الصدد وجهت الدول التي تشكل فوج العمل الذي يدرس انضمام الجزائر حوالي 500 سؤال مكتوب وطلبت استفسارات من الجزائر. وبين سنتي 1996 و1998، عالجت الجزائر الأمور وأجابت عن كل الأسئلة، وفي سنة 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر، مع وفد، جزائري في جنيف لدراسة المذكرة التي قدمتها الجزائر والرد على الأسئلة.

وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤال كتابي للجزائر ، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية في سنة 1998 ، وقررت الحكومة الجزائرية آنذاك، أن تؤجل دراسة احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية سنة 2001 . وفي سنة 2002 ، شرعت الجزائر ولأول مرة في إجراء مفاوضات بينية مع البلدان التي كانت ترغب في المفاوضات مع الجزائر".

بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها، تقوم الدولة طالبة العضوية ، بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة ، بحيث تقوم بإجراء مفاوضات ثنائية مع الشركاء التجاريين الأساسيين.

وتجدر الإشارة إلى أن أي بلد عضو في المنظمة ، له الحق في أن يجري مفاوضات ثنائية مع الدولة طالبة العضوية، والنتائج التي يتم التوصل إليها أي التنازلات التي يتم الاتفاق عليها، تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، اتجاه كل الدول الأعضاء.

والتنازلات التي تلتزم بها الدولة طالبة العضوية، هي نتيجة المفاوضات الثنائية ، التي تجريها مع عدد من الدول الأعضاء ، وتتم المفاوضات حول السلع والخدمات كل مجال على حدة.

بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات، تقوم مجموعة العمل بإرسال التقرير، الذي يتضمن نتائج المشاورات، مرفقا بمسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري، من أجل الموافقة عليه، ذلك أنه بعد تبنى طلب المنظمة والمؤتمر الوزاري التقرير لجنة العمل، والحصول على الموافقة على مسودة القرار بغالبية ثلثي الأصوات فإن بروتوكول الانضمام يدخل حيز التنفيذ، بعد ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية. (ناصر دادي عدون، متداوي محمد، 2003، ص 104)

ج- التفاوض حول التنازلات والالتزامات: بحيث يتم التفاوض في عدة مجالات ، منها ما هو خاص بالسلع، ومنها ما هو خاص بالخدمات، وفي الحالتين، فالدولة طالبة العضوية عند قبولها للتنازلات في قطاعات معينة هي مجبرة على الالتزام بها أمام كل أعضاء المنظمة، حتى الأعضاء الذين لم يشاركوا في المفاوضات.

6-2- عراقيل وصعوبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من أهم الصعوبات التي واجهت الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نذكر ما يلي: (محسن احمد هلال ،محمد رضوان، 2001، ص 09)

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا، ذلك أنه نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية والأقل نموا، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تتلقي صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية

ومن أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضـــاء في المنظمة، هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما.

وقد أصـبحت هذه الصـفة، لا تمنح بسـهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، بحيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضـمام، على أن تتخلي عن وضـعها كدولة نامية، مثال ذلك عندما طلب من المملكة العربية السعودية، التخلي عن وضعيتها كدولة نامية، فرفضت ذاك وتمسكت بصفة الدولة النامية.

- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية، بحيث نجد بأن الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال جولات الأورغواي، استفادت من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضـــمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تتلقي عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة، بحيث أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية، لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضـــمام ، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضـــاء المنظمة، كل على حدة حتى تستطيع أن تتحصل على المزايا المرخصة. والحقيقة أن هناك عدة شروط تتلقاها الدول النامية الراغبة في الانضـمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن بينها تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود التجارية، وتقديم تنازلات لدخول السـلع والخدمات إلى أسـواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الاستراتيجية.

7- الاقتصاد الجزائري وإصلاحات التجارة الخارجية

7-1- وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 1967-1989

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية اشتراكية إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياساتها واتبعت عدة سياسات أهمها: (بغداد كربالي، 2005، ص 4)

* اعتماد سياسة التصنيع أساس لتحقيق النمو الاقتصادي وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

* الاهتمام بالسوق الوطنية وبعدها محاولة الانضمام إلى الأسواق العالمية.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1967 إلى 1989 عدة مخططات تنموية نذكرها كما يلي:

أ- **المخطط الثلاثي (1967-1969)**: يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات وهذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 وقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية وفق التخطيط الاشتراكي والهدف هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة.

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): اعتمدت الدولة تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة مثل الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، والنتيجة التي يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969.

د- المخطط التكميلي (1978-1979): تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف بعض الخصائص أهمها ما يلي:

* الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني.
* تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
* أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار الإنتاجية.

هـ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): التركيز على تقويم الاقتصاد الوطني من خلال توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة، بناء س وق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة، التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، وكذلك تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات و استقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية.

و- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يشكل المخطط مرحلة حاسمة في مسيرة التنمية الاقتصادية حيث يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، تدعيم المكتسبات المحققة في تنظيم الاقتصاد و الفعالية في تسيير المؤسسات، تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمالية المتوفرة والتوزيع التدريجي لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

7-2- وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق

أظهرت الإصلاحات التي تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط المركزي محدودية كبيرة ولكن أمام الضرورة الملحة واللجوء إلى المؤسسات المالية النقدية العالمية أصبح الاقتصاد الجزائري يتجه ويسير وفق شروط المؤسسات المالية وقد مرت الإصلاحات بثلاث مراحل هي:

أ-المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991:

جاء هذه المرحلة إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهها الاقتصاد الجزائري منتصف الثمانينات وقد لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، ويرمي هذا البرنامج إلى تطبيق سياسة نقدية وذلك في إطار صدور قانون القرض والنقد (قانون رقم 90/10، 1990)، الذي يهدف لتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار، والحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكن هذه الاتفاقية لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي ونجد ارتفاع إيرادات إجمالي الناتج الداخلي من 27.6 % إلى 28.4% سنة 1990 والمديونية انتقلت من 26.85 مليون دولار سنة 1989 إلى 28.37 مليون دولار سنة 1990. (قانون رقم 90/10، 1990)

كما قامت الجزائر بإصدار مجموعة قوانين لمواصلة عمليات الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة وأهم الإنجازات ما يلي: (قانون رقم 90/10، 1990، ص 113)

* تحرير أكثر من 75%من الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي.

* إصدار مراسيم تخص النظام المالي وتشجيع الاستثمار الخارجي.

كما نلاحظ انخفاض نسبي في حجم المديونية من 28.37 مليون دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليون دولار سنة 1991

ب- المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993

عرفت هذه المرحلة انخفاض نسبي في حجم المديونية إلى 26.7 مليون دولار سنة 1992، وبلغ رصيد الخزينة العمومية14 مليون دولار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة، كما أن لانخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر ومنها لجأت إلى المديونية الخارجية، وقد تضخم حجم الديون الخارجية، وزادت معدلات خدمة الدين أكثر من 80%من حصيلة الصادرات، و بذلك وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر مساعدة مالية مقدرة بـ7315 مليون دولار، وقد استغلت الجزائر هذه المساعدة وحاولت تحقيق توازنات مالية، وحاولت تخفيف حجم البطالة كما عملت على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام ما بين 3 و6%

ج- المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998 (مرحلة التعديل الهيكلي):

في هذه المرحلة عرفت الجزائر كذلك تراجعا في نسبة المديونية إلى 31.22% سنة 1998، وانخفاض احتياط الصرف من 8.8 مليون دولار إلى أقل من 7مليون دولار سنة 1999، مع تسجيل فائض

قدر بأقل من 1 مليون دولار في الميزان التجاري سنة 1998، وقد اعتمدت الحكومة إجراءات تقشفية الترشيد النفقات في ميزانية المؤسسات والهيئات وضبط الموازنة والمحافظة على التوازنات الكلية.

7-3- القوانين الضابطة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

أ- سياسة التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق:

لجأت الجزائر إلى اتخاذ سياسة تنموية جديدة تتمثل في الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وهذا في الوقت الذي أصبح فيه العالم سوق متغيرة، وأصبحت الدولة كتجار تجزئة يتوزعون داخل تكتلات إقليمية. وقد بدأت الجزائر في تنفيذ برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية منذ عام 1989، حيث ركزت فيه على إلغاء قيود الاستيراد وحل مكانه نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب احتياجاتها، والتي أكدت فيه الحكومة التزاماتها بالتحولات الليبرالية، حيث بدأت الجزائر من خلال هذا البرنامج المالي الاقتصادي في الانطلاق من جديد محاولة منها لتجاوز مخلفات ما مضى وكانت أول البوادر محاولة لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية.

حيث عرفت سنة 1990 بروز معلم نظام تجاري جديد، وتعتبر المادتين (4140) من قانون المالية عام 1990 إحدى أولى بوادر التحرر حيث سمح باستيراد السلع وإعادة بيعها، وتم إعداد قائمة السلع المستثناة في مجال التطبيق وشروط بيع بعضها، وفي نفس الوقت أصدر بنك الجزائر عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تسعى لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من إتمام التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق بنك وسيط. ولتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي 91- 37 الصادر في 13فيفري1991 ويقوم على التدخل في ميدان التجارة الخارجية، حيث أن هذا المرسوم ينص على أن عملية الاستيراد لابد أن تتم عن طريق تجار الجملة، الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض في حين يتم تحديد الجانب المالي من قبل البنك المركزي.

وفي عام 1993 تم إصدار مرسوم 193 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار حيث حاولت الحكومة من خلاله فتح الأبواب أمام الاستثمار وإزالة الرخص المتبعة لإنجاز الاستثمارات، ثم قامت الجزائر بالإمضاء على اتفاقيتين وهما: اتفاقيةSTAND BAYو اتفاقية تسهيل التمويل الموسع من خلال المفاوضات التي قامت بها مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث أن اتفاقية STAND BAYوهي عبارة عن تمويل على شكل قروض تحصل الجزائر بموجبه على حوالي مليار دولار أمريكي، ومن أهم الإجراءات المتفق عليها هي استعادة وتيرة النمو بما يسمح بتحقيق معدل نمو للناتج الداخلي، وتطوير القطاع الخاص وتخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار وتقليص عجز

الميزانية، في حين أن اتفاقية تسهيل التمويل الموسع ركزت على تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المحلي، وتخفيض عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، أما فيما يخص تحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر بمقتضى اتفاق أفريل 1994 ببرنامج إصلاحي والذي يحدد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها وتشمل أشجار النخيل والأبقار، كما تضمن مشروع الإصلاحات إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، حيث أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من القيود الكمية منذ عام 1996.

ب- هيكلة المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب القيم:

إن تحليل بنية السلعية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات في شكل مجموعات سلعية، والتي يكون للجزائر ميزة تفوق نسبي تقوم بتصديرها، وتلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على استيرادها، ومنه يمكن الوقوف عند طبيعة النشاط الاقتصادي المسيطر فيها.

تظهر مخرجات تقدير نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية أن هنالك علاقة طردية بين الواردات وتركيباتها السلعية، كما تتأثر بالدرجة الأولى بالسلع الغذائية حيث إذا زادت هذه الأخيرة بوحدة واحدة فحجم الواردات يزداد ب2.9 وحدة، ثم تليها سلع التجهيز حيث إذا زادت بوحدة واحدة فإن حجم الواردات يزداد ب0.55وحدة، هذا يعني أنه هناك زيادة في حجم التركيبة السلعية للواردات خاصة الغذائية وسلع التجهيز، وهذا عكس ما كانت تطمح له السياسة التجارية المتبعة من طرف السلطات العمومية للانتقال من سياسة احتكار التجارة إلى سياسة تحريرها بسبب أزمة 1986، وزيادة عبئ الديون وضغط المنظمات الدولية، ومن أهم التعديلات المطبقة هو رفع الدعم عن الأسعار، ورفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات، والسماح للخواص بالاستيراد بعدما كان غير مسموح لهم في فترة احتكار التجارة، حيث كان حكرا على المؤسسات العامة، مما أدى إلى غلق وحدات إنتاجية الخاص بسبب المنافسة المفروض من طرف المستوردين، نجد أن الجزائر بانتهاجها سياسة تجارية تحررية عرض الإنتاج الوطني إلى صدمة الانفتاح التجاري لم يكن مهيأ لها وفقدان جانبا هاما من أسواقه، مما أدى إلى ترجع الإنتاج وزيادة حجم التركيبة السلعية للواردات، أي مع الانفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة بدلا من انخفاضها، لأنه قدم تم انتهاج سياسة تجارية تحررية دون وجود هياكل مناسب لتأطيرها.

ما يمكن ملاحظته من خلال نتائج التقدير لنموذج الصادرات حسب التركيبة السلعية أن التركيبة السلعية للصادرات المفسرة ترتبط بعلاقة طردية بالتركيبة الإجمالية للصادرات السلعية، والملفت للانتباه أن الطاقة (المحروقات) تحتل الصادرة في تأثيرها على الصادرات السلعية الإجمالية، فزيادة المحروقات بوحدة واحدة ساهم في زيادة إجمالي الصادرات السلعية ب0.89 وحدة، كما تساهم باقي التركيبة السلعية في زيادة إجمالي الصادرات بدراجات متفاوتة موزعة حسب الترتيب التالي المواد السلع الاستهلاكية بما فيها السلع الغذائية، والمواد النصف مصنعة وفي الأخير سلع التجهيز.

نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير وصناعة وطنية تنافسية بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية، وذلك رغم مجموع الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن دون جدوى، وهذا راجع إلى عدم نجاعة سياسات الإصلاح المطبق على الصادرات كتغيير المعدلات الجمركية، ورفع القيود الإدارية والكمية بما يلاءم سياسة التحرير وليس الإنتاج الوطني.

هذا وتجدر الإشارة أنه بانتهاج الجزائر مجموعة من السياسات التجارية إلا أن التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية قد بقيت تتميز بنفس الإختلالات في البنية السلعية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات قبل وبعد انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية.

ج- هيكلة المبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق:

إن مؤشر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري يوضح مدى أهمية المناطق الجغرافية للدول المتعامل معها تجاريا، ومن ثم تحديد مادي تبعية أو استقلالية الدولة بالنسبة لمجموعات الدول المتعامل معها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القرار السياسي للدولة، كما قد يوضح مدى تكامل وتبادل المنافع الاقتصادية بين الطرفين. من خلال مخرجات تقدير لنموذج كل من الصادرات والواردات حسب التوزيع الجغرافي وجدنا أن هناك علاقة في نفس الاتجاه بين الدول المفسرة والجزائر، كما وجدنا أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في تبادلها التجاري مع الجزائر، حيث بلغ حجم الصادرات الجزائر إليها 1.57 وحدة عن كل وحدة واحدة مصدرة، وحجم وواردات الجزائر منها 1.85 عن كل وحدة واحدة مصدرة، وتحتل أمريكا الشمالية المرتبة الثانية حيث بلغ حجم إجمالي صادرا الجزائر إليها عن كل وحدة واحدة مصدرة 1.19، وواردات الجزائر منها 1.64 عن كل وحدة واحدة مستوردة، لتحتل دول أمريكا الجنوبية المرتبة الثالثة حيث بلغ حجم كل من الصادرات والواردات الجزائر لكل وحدة واحدة 0.89 و0.98 وحدة على التوالي، أم حجم التبادل مع باقي الدول فهو محدود ويكاد ينعدم ونجد أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول العربية كان محدود

حيث بلغ 0.20 عن كل وحدة من إجمالي الصـــادرات الجزائر، و0.059 وحدة عن كل وحدة من إجمالي الواردات الجزائر، ويرجع ذلك إلى كون الســـلع المنتجة في الدول العربية متشـــابهة، وفي نفس الوقت قليلة الحجم، سـواء المصـنعة منها أو الغذائية مما يصـعب تسـويقها، ووجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية التي تحد من حرية المبادلات، حيث تعتبر الرسـوم الجمركية من أهم أسـاليب السـعرية الحمائية للسـياسـة التجارية.

رغم تغيير السياسات التجارية الجزائرية بين فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفترة تحريرها إلا أن هيكل المبادلات التجارية حسـب التوزيع الجغرافي بقي منحصـر ومركزا بسـيطرة متعاملين رئيسـيين مجموعة دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأول ودول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية.

خلاصة

من خلال عرضنا لمفهوم التجارة الخارجية وتطور سياساتها بنوعيها الحبائية وسياسات التقييد وحجم أنصار كل من السياستين، والأهداف المتوخاة من كل سياسة، تبين لنا أن السياسة التجارية الخارجية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة وتكون هذه الدولة من الدول الصناعية المتقدمة أو من الدول النامية كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

لقد كانت لكل دولة من الدول النامية سياسات تجارية تسعى لتحقيق الاهداف السالفة الذكر، والجزائر كدولة من الدول النامية عرفت جملة من الإصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية ووفق ما يتطلبه الظرف للتحول من سياسة تقييد التجارة الخارجية الجزائرية إلى سياسة التجارة الحرة: ففيما تتمثل مختلف السياسات التجارية الجزائرية المنهجية خلال الإصلاحات؟

الجانب التطبيقي

تمهيد:

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنموي أساسي في الاقتصاد الجزائري، وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا في إطار تحرير التجارة الخارجية.

إن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط. إذ أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

1- تقييم وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تطور الميزان التجاري

1-1- واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000- 2018)

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر النسبي على منحنى التجارة الخارجية. وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004. نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة الى البرامج الاستثمارية الكبرى.

جدول رقم (1): التجارة الخارجية للجزائر - الفترة (2000-2018).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2003	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الايراد التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الايراد التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	- 17.06	-10.86	-5.02	
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات (DGD, 2019)

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية. إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت لسنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا، فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار

دولار سنة 2002. وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240% سنة 2000 إلى 157% سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر ب 11.07 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات بـ: 24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 % لتصل إلى 13.53 مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر ب 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب28٪ مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب97٪ من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل 29.03 دولارا للبرميل سنة 2003، فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003. وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5 % لتصل إلى 31.55 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35 ٪ مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار. وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175 % مقارنة بـ: 182% لسنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و 2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و33.15 مليار دولار على التوالي. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات، حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016 .شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار. وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6% مقارنة مع سنة 2015. أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4% مقارنة بسنة 2005.

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ: 28.8 %%، في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1 % لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2 % مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218 % بعدما وصل سنة 2006 إلى 255 %.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري، إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007. وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي. وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42%.

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009، بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78٪ مقارنة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية من 115% سنة 2009 إلى 141% سنة 2010.

ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا بـ: 29.24 مليار دولار. إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28٪ مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات. وبلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010 .كما ارتفع معدل التغطية إلى 156% سنة 2011. سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار. حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار.

غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9,23٪ .مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 إلى 118% سنة 2013 وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات، إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08 % وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91%، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1 % سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73 % سنة 2015, في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016. أي بزيادة قدرها 4,8%. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2 % مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6 %، بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات

في لسنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7%، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار. إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015. ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016 .وكذا انخفاض بطيئ في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار.

وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76% وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز بـ: 5.02 مليار دولار. إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89%.

أ- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018):

I- الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية: يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية

جدول رقم (02) :تطور تركيبة الصادرات الجزائرية.

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.20
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: (DGD, 2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه. غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات. فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. إذ عرفت لسنة 2008 أعلى قيمة الصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة. بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45,77 % وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة. وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 ب 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12 % من إجمالي الصادرات. نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018. فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48 % سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87% سنة 2017 ثم 6.88 سنة 2018. والشكل رقم 01 يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018.

شكل رقم 01 : مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018

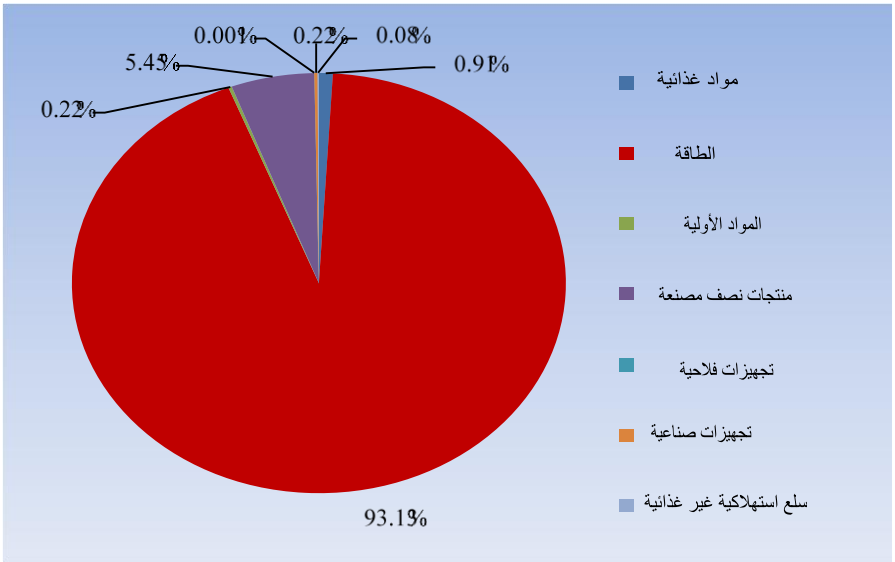

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

II- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

جدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوربي	دول آسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية	دول أوربية أخرى	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	أوقيانوسيا	المجموع
2000	13792	210	5825	1672	55	181	254	42	0	22031
2001	12344	476	4549	1037	315	87	275	26	23	19132
2002	12100	456	4602	951	248	130	250	50	38	18825
2003	14503	507	7631	1220	355	123	260	13	0	24612
2004	17396	686	11054	1902	521	91	407	26	–	32083
2005	25593	1218	14963	3124	621	15	418	49	–	46001
2006	28750	1792	20546	2398	591	7	515	14	–	54613
2007	26833	4004	25387	2596	479	7	760	42	55	60163
2008	41246	3765	28614	2875	797	10	1626	365	–	79298
2009	23186	3320	15326	1841	564	7	857	93	–	45194
2010	28009	4082	20278	2620	694	10	1281	79	–	57053
2011	37307	5168	24059	4270	810	102	1586	146	–	73489
2012	39797	4683	20029	4228	958	36	2073	62	–	71886
2013	41277	4697	12210	3211	797	52	2639	91	–	64974
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	–	62886
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	–	34668
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	–	30026
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	–	35191
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	–	41168

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: (DGD, 2019)

خلال فترة الدراسة يتضح أن من أهم زبائن الجزائر الاتحاد الأوروبي. إذ ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي منذ سنة 2002 إلى 2008. لتنخفض سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك. غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد

الأوروبي بنسبة 20.8% مقارنة بسنة 2009، كما عرفت سنتا 2015 و 2016 انخفاضا في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات مع منتصف 2014 خصوصا وأن أغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي. ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل قيمتها إلى 23.65 مليار دولار ما يمثل 57.45 % من إجمالي الصادرات. وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية. إذ تحتل المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة 6.95 مليار دولار أي ما نسبته 16.88 % ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بقيمة 5.35 مليار دولار أي ما نسبته 12.99% وإذا أخذنا بتوزيع الصادرات الجزائرية حسب الدول وليس المناطق الاقتصادية، فإن الشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (02): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018.

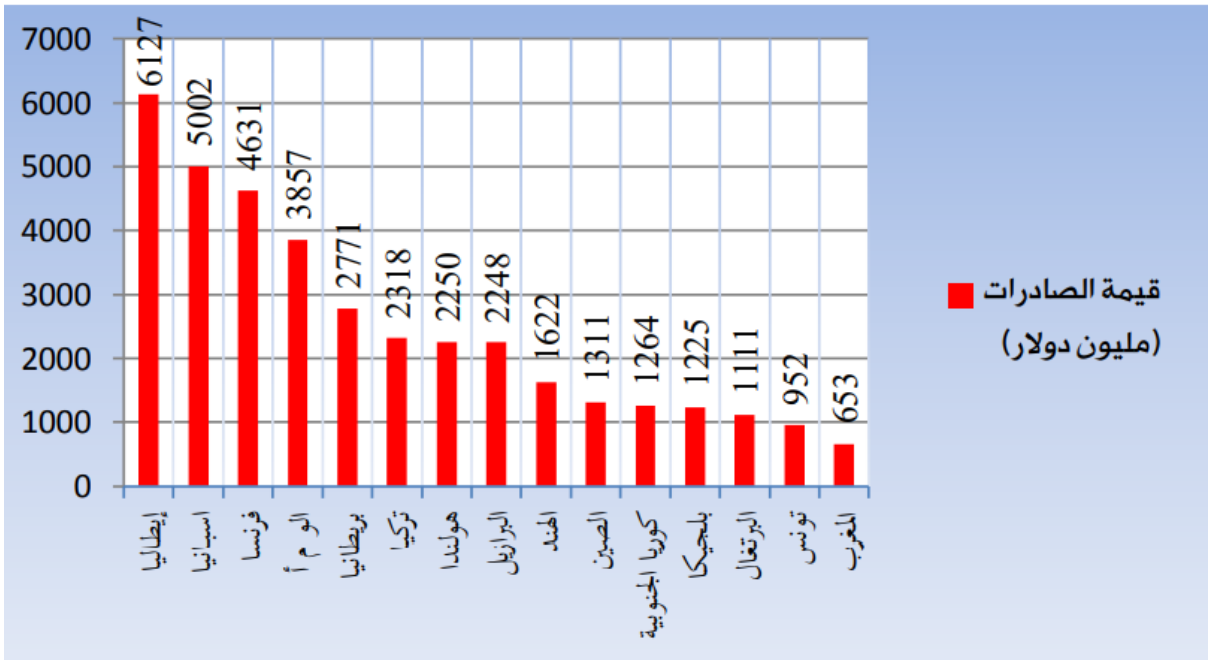

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات:

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2018, p. 18)

يتضح أن أهم زبائن الجزائر سنة 2018 إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88٪، ثم إسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي بـ: 12.15 % ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 11.25 % من إجمالي الصادرات. بينما احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و 15 على التوالي بـ: 2.31% (952 مليون دولار) و7.1.59% (653 مليون دولار). مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب، وسجلت أكبر نسبة ارتفاع مع الصين بـ:89.18% مقارنة بسنة 2017.

ب- تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)

I- الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ: 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

جدول رقم (04): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	5101	1898	10959	563	13433	9756	46197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات (DGD, 2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ: 58.58 مليار دولار. وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاع طفيفة من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار، بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف. في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6%، ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29% ، سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6 % بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضا متفاوتا.

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر بـ: 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات. ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية. في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 .

شكل رقم (03): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)

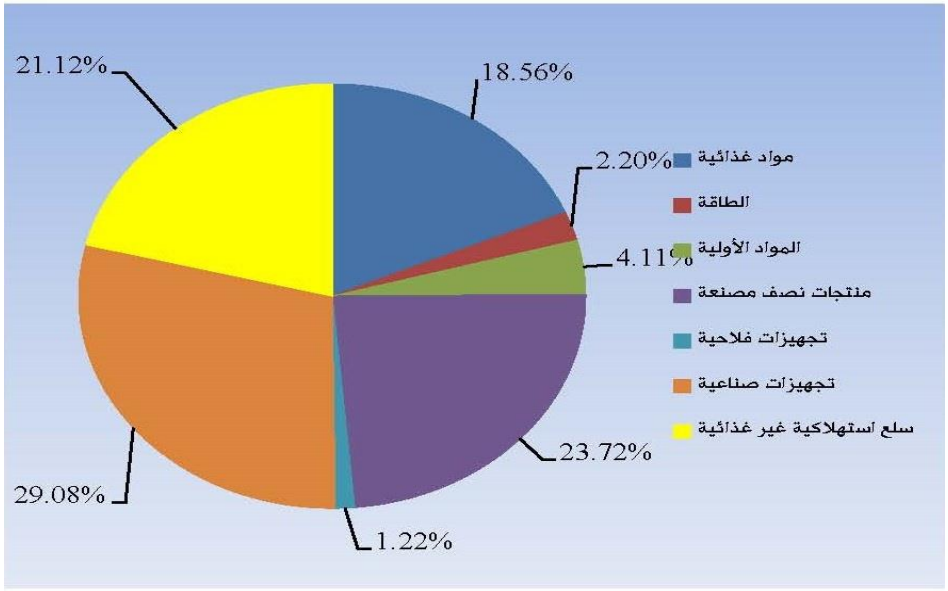

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

II- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

يوضح الجدول التالي توزيع الواردات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

جدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوربي	دول آسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية	دول أوربية أخرى	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	أوقيانوسيا	المجموع
2000	5256	599	2194	142	144	603	52	119	64	9173
2001	5903	579	2125	269	179	636	72	85	92	9940
2002	6732	943	2485	385	366	757	127	87	127	12009
2003	7954	1206	2242	567	418	855	120	125	47	13534
2004	10097	1952	3071	1166	525	1097	169	175	56	18308
2005	11255	2506	3506	1249	387	1058	217	148	31	20357
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	-	21456
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	-	27631
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	-	39479
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	2	39294
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	-	40473
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	-	47247
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	-	50376
2013	28724	10623	6965	3466	2414	1213	1029	594	-	55028
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	-	58580
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	-	51702
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	-	47089
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	-	46059
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	-	46197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات: (DGD, 2019)

إن ما يبينه الجدول هو استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف السنوات. إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67 % من إجمالي الواردات الجزائرية. مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وحسب الجدول السابق رقم (05) ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الآسيوية مسجلة نسبة 25% سنة 2018 من إجمالي الواردات. ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي بـ: 12.63 % سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 1.95%. وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.67 %، ثم الدول العربية عدا دول المغرب العربي بنسبة 7.4.21 و دول أوروبية أخرى بنسبة 3.33% ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة 1.18%، وأخيرا دول إفريقيا بـ: 0.36 %.

إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيو–استراتيجية. فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها. إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية، وهذا ليس متاحا مع دول إفريقية أو آسيوية بعيدة. أما بخصوص الدول العربية، فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع تونس. وبخصوص توزيع مصدر الواردات الجزائرية حسب الدول، فإنه يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (04): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية حسب الدول

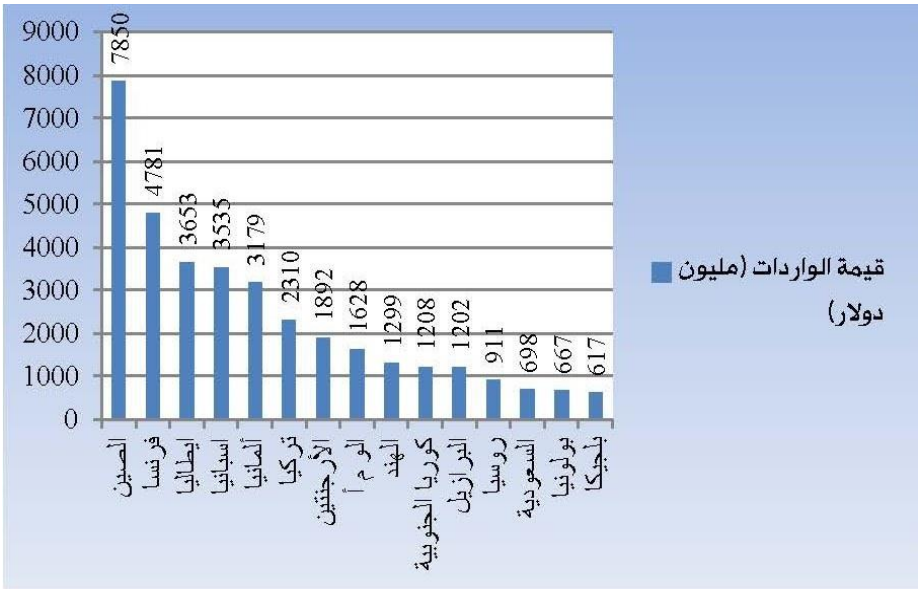

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات:

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2018, p. 18)

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن من أهم الموردين للجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمة 7850 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 16.99 % من إجمالي الصادرات، فرنسا بمبلغ 4781 مليون دولار أي بنسبة 10.35%، ثم إيطاليا بقيمة 3653 مليون دولار أي ما يمثل 7.91 %، مع العلم أن الواردات الجزائرية من الصين انخفضت بحوالي5.77% مقارنة بسنة 2017، وارتفعت مع فرنسا بحوالي 11.08% مقارنة بسنة 2017 كذلك.

2- واقع التجارة الخارجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي

2-1- الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والذي دخل حيز التطبيق ابتداء من شهر سبتمبر 2005 وكذا انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما سيترتب عنه بعد إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال والكفاءات والأيدي العاملة والمنظومة المؤسسية وما يرتبط بها من تحرير للمبادلات التجارية، وانسياب لرؤوس الأموال، وانتقال للأيدي العاملة والكفاءات يطرح مجموعة من التساؤلات حول الاثار والانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية وكذا الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذه التحديات.

2-2- الاثار والانعكاسات الإيجابية لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية:

يكتسي اتفاق الشراكة الأوروبي – الجزائري أهمية بالغة لما سيترتب عنه بعد فترة 12 سنة (انطلاقا من 2005) من إقامة منطقة حرة للحرية الاقتصادية، سيترتب عنه حتما أثار وانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية.

أ- الآثار على الميزان التجاري: ويجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات. (قطاف ليلى، 2006، ص ص 08-09)

- بالنسبة للصادرات :

تتشكل الصادرات أساسا من المحروقات فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة الطلب عالية داخل السوق الأوربية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف اثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع باقي صادرات باقي الدول المتوسطة نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، و على صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتبقى أكثر الدول المتوسطية احتمالا التعرض صادراتها اتجاه الاتحاد الأوروبي اثار سلبية هي: تركيا، تونس، المغرب، إسرائيل، بسبب تعرض صادراتهم للأثر المزدوج. (جلطي غانم، 2007، ص 42)

- بالنسبة للواردات :

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الأوربي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين. (كمال رزيق، مسدور فارس، 2002، ص 02-03)

ب- آثارها على الشركاء التجاريين :

إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوربية، وبالتالي فإن التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد مهمة باعتبار أن هذه الدول تمثل القوى المسيطرة على الوحدة النقدية، بحيث تبقى طبيعة الاثار المتوقعة على الشركاء التجاريين والمتعاملين الاقتصاديين متوقعة على مدى نجاح الأورو واستقراره في المستقبل، فلحد الان تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الاخرين كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول الأورو في المدى القصير والمتوسط. (مفتاح صالح، 2006، ص 25)

2-3- الانعكاسات السلبية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

من البديهي أن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية والنقل السياسي، ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة الطرف الضعيف مما يمكن أن يؤدي بها إلى الإفلاس لافتقادها على الحماية من جهة، وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

ففي الواقع فإن إلغاء الرسوم الجمركية سيولد ضغوطا متزايدة على توازن المالية العامة في الجزائر بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من الرسوم الجمركية، كما أن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي سيكون له الأثر الكبير على الميزان التجاري للجزائر التي حققت في السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات القادمة من أروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من التفكيك الجمركي من خلال هذا التحليل يمكننا القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية والغير تعريفية، وسياسات إحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة، والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة الغير تنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في

مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز و أفضلي لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوربية بالإضافة إلى أن التجارة الأوربية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية و غير تعريفية، ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم ريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة الخارجية بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة. (عابد شريط، 2003-2004، ص 215-218)

وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي. (منتاوي محمد، 2003، ص 143)

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي لا يبتعد في جوهره على الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة، ولكنه يمنح الإتحاد الأوربي امتيازات إضافية تتجاوز تلك التي يمن أن تمنحها الجزائر لبقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال الإلغاء المرتقب لكل الحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي عند إنشاء منطقة التبادل الحر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق، أي بحلول سنة 2016.

ومن الناحية العملية فإن الجزائر لم تتحصل على امتيازات إضافية وسيكون اقتصادنا عرضة المنافسة شديدة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية.

3- أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على تنافسية الاقتصاد الجزائري:

تناقش من خلال هذا المطلب مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري، باتباع أفق اقتصادي كلي على المدى المتوسط وذلك بالتنافس على التنافسية – السعر للتجارة الخارجية الجزائرية، وبالاعتماد على مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي وهو معدل الصرف الفعلي الحقيقي، هدفه السماح بمقارنة تنافسية الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي خاصة وأن بنك الجزائر يكرس جهوده منذ إتباع الجزائر نظام التعويم الموجه أواخر سنوات 1990 على العمل على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي الدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف.

منذ أن عرفت الجزائر تحولات عميقة في اقتصادها، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي بداية سنوات 1990 وهي تسعى جاهدة إلى الرفع من مستوى منتجاتها المحلية التي تشهد موقف تنافسي ضعيف أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها أكثر تنافسية على المستوى الدولي بغية التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الذي يسيطر على الصادرات الجزائرية منذ عقود طويلة من الزمن، ومحاولة توجيه الاهتمام إلى القطاعات الأخرى خارج المحروقات للرفع من مستواها، خاصة في ظل معاناة الجزائر – منذ الاستقلال – من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي، وتتجسد هذه التبعية في ارتفاع الواردات الجزائرية أمام هذه الدول من سنة الأخرى.

3-1- تحديد مؤشر التنافسية:

تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف وبيع منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية أي العمل على محاربة الواردات ومحاولة تقليصها في السوق المحلية وتعويضها بالسلع المحلية وفي نفس الوقت مضاعفة قدرة البلد على تصدير سلعه و أو خدماته في الأسواق الأجنبية.

كما يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأية دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها تغيرات أسعار الصرف على الواردات والصادرات، وإذا خصصنا الاهتمام على التنافسية – السعر فإنه يمكن التعبير حينئذ على التنافسية على أنها النسبة بين المستوى العام للأسعار بين الدول معبرا عنها بنفس العملة وهو ما يستدعي معرفة معدل الصرف الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات الثنائية ومعدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر التنافسية في ظل المبادلات متعددة الأطراف. (حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص 5)

– **معدل الصرف الفعلي الحقيقي:** يعرف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل، ليس عملة أجنبية واحدة و إنما عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني، ويتم حسابه وفق الصيغة التالية :

$$TCERdz = \prod_{i=1}^{n} \left(N_{i/d} \frac{Pi}{PDZ} \right)^{wi}$$

حيث:

$N_{i/dz}$: هو الرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية بين عملة الدولة الشريكة i والدينار الجزائري dz (عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة الشريكة)

TCERdz: يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

$\prod_{i=1}^{n}$: يمثل المتوسط الهندسي .

Pi: هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الدولة الشريكة i.

PDZ : هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للجزائر.

Wi : هو معدل الترجيح النسبي للدولة i.

n : عدد الدول الشريكة و هي 5 مناطق.

كما ينقسم **TCRD** إلى عنصرين أساسيين: معدل الصرف الفعلي الاسمي **TCEN** والرقم القياسي للأسعار النسبية الفعلية **IPRE**.

3-2- إنشاء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر معدل الصرف الفعلي الحقيقي نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، نظرا التطورات الجوهرية التي عرفها نظام الصرف الجزائري فقبل سنة 1987 احتلت سياسة الصرف في الجزائر مكانة ثانوية داخل السياسة النقدية وكان سعر الصرف وسيلة لخدمة إستراتيجية التنمية، هذه المقاربة في سياسة الصرف تغيرت جذريا منذ سنة 1987 من أجل إعطاء شكل آخر للتسيير الديناميكي لسعر الصرف يتجاوب والمعطيات الاقتصادية الجديدة، فاتجهت الجزائر خلال سنوات 1990 إلى تحرير نظام صرفها شيئا فشيء من انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف خلال الفترة 1987 - 1992 إلى تخفيض صريح لقيمة الدينار بـ:40.17 % في أفريل 1994، ثم واصلت الجزائر في نفس التوجه إلى مرحلة" قابلية تحويل الدينار" وكذا خلق سوق الصرف البيني الذي يسمح البنوك التجارية من التصرف بحرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من قبل زبائنها وكان ذلك سنة 1996 واعتبر ذلك كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق نظام صرف عائم يسمى بالتعويم الموجه والذي يستمر بنك الجزائر في تطبيقه لغاية يومنا هذا.

إن الهدف من سياسة الصرف في الجزائر بحسب السلطات النقدية هو محاولة الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر والمحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني وبغية الرفع من تنافسية المنتجات المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء وهو ما يدفعنا إلى محاولة إنشاء هذا المؤشر (معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار) ودراسة مدى تأثيره على تنافسية التجارة الخارجية الجزائر من خلال استقراره على المدى المتوسط.

3-3- المراحل المتبعة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري:

سيتم تبني إنشاء مؤشر معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال إتباع المراحل التالية:

أ- اختيار أهم الشركاء التجاريين الداخلين في إنشاء المؤشر:

قبل الخوض في كيفية اختيار الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، سوف يتم اختيار سنة 1999 كسنة أساس خلال الفترة المدروسة وهي 1999- 2011، ويكمن هذا الاختيار في سببين نجدهما أساسيين :

- تعتبر سنة 1999 السنة التي تم فيها إطلاق عملة اليورو، وبالتالي يمكن دمج جميع العملات الأوروبية التي تنتمي للاتحاد النقدي في عملة واحدة مما يسهل علينا الحساب والتحليل؛
- كما تعتبر سنة 1999 أيضا، السنة التي بدأت تشهد فيها التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تحسنا ملحوظا وإعادة التوازن في جميع المتغيرات الكلية عكس الفترة التي سبقتها 1994- 1998 والتي طبقت فيها الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي كان مفروضا من طرف صندوق النقد الدولي، وبالتالي سوف يتميز هذا البحث عن بقية البحوث الأخرى في تقييم معدل الصرف في الجزائر وأثره على التنافسية خلال فترة الفائض التجاري.

أما ما يخص اختيار الشركاء التجاريين الذين يشكلون هذا المؤشر، فقد تم تقليص عددهم إلى الزبائن العشر الأوائل للجزائر (من جهة الصادرات)، والممولين العشر الأوائل للجزائر (من جهة الواردات السنة الأساس، ويكون بذلك العدد الإجمالي للشركاء التجاريين للجزائر هو 14 دولة تمثل ما قيمته 82% من المبادلات التجارية مع الجزائر لسنة الأساس 1999 وهذه الدول هي: فرنسا، ايطاليا اسبانيا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا، اليابان وكندا، أما الدول النامية فهي ممثلة في: تركيا، الصين، كوريا الجنوبية، البرازيل وقد تم اختيار الشركاء العشر الأوائل سواء للواردات أم الصادرات لأنه: تمثل واردات هذه الدول مع الجزائر ما يقارب 72.3 % من مجموع الواردات، كما تمثل صادرات الجزائر لهذه الدول ما يناهز 89.2 %، وبالتالي فإن معدل المبادلات التجارية مع هذه الدول تمثل تقريبا 82.35 % من مجموع المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

ب-اختيار العملات المحددة للسلة وتحديد ترجيحاتها:

بعد اختيار أهم الشركاء التجاريين للجزائر، يمكن تقليص عدد العملات الصعبة الداخلة في إنشاء المؤشر إلى خمس عملات أساسية:

- **عملة اليورو:** وتحتوي على جميع دول الاتحاد النقدي الأوروبي أضفنا إليها تركيا؛
- **عملة الدولار:** وتحتوي على الولايات المتحدة الأمريكية أضفنا إليها البرازيل؛
- **عملة الجنيه الإسترليني:** وتحتوي على بريطانيا العظمى؛
- **عملة الين الياباني:** وتحتوي على اليابان أضفنا إليها كل من الصين وكوريا الجنوبية؛
- **عملة الدولار الكندي:** وتحتوي على كندا.

أما بالنسبة لترجيحات هذه العملات التي تمثل سلة العملات المشاركة في إنشاء معدل الصرف الفعل الحقيقي للدينار الجزائري فقد تم الحصول على النتائج التالية:

تمثل منطقة اليورو ما يعادل 70 % من مجموع التجارة الخارجية للجزائر، تمثل منطقة الدولار الأمريكي 19.55 %، تمثل منطقة الجنيه الإسترليني 1.2% ، تمثل منطقة الين الياباني 5% ، أما منطقة الدولار الكندي فتمثل 4.25% .

من المهم التذكير أن التجارة الخارجية للجزائر تتركز بصفة أساسية مع عدد مهم من دول الاتحاد الأوروبي ولعل أهم تفسير لهذه التبعية الأوروبية هو العلاقات التجارية التاريخية منذ القدم بين الجزائر وأوروبا التي تم تدعيمها خلال السنوات الأخيرة من خلال إقامة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بما يقارب خمس المبادلات التجارية الجزائرية، ثم المنطقة الآسيوية فكندا وبريطانيا بنسب ضعيفة. (إبراهيم منصوري، 2005، ص 5)

3-4- تحليل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي على تنافسية الاقتصاد الجزائري:

منذ أن بدأت الجزائر تعمل بنظام التعويم الموجه سنة 1996 تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف إلى العمل على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي وهو ما بدأ يتحقق – حسب هذه الدراسة قبل حتى هذه

السنة وكان ذلك منذ منتصف سنة 2003 وبداية 2004، ومن الزاوية العملياتية فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك يكون بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي والذي يمنح في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الإستراتيجية للاستثمار كما يسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء دائم لتنافسيتهم الخارجية، إن الدولة التي تعرف فوائض قوية في ميزانها التجاري – والحال هكذا بالنسبة للجزائر التي عرفت فوائض مستمرة ومتزايدة في ميزانها التجاري خلال هذه المرحلة عادة ما تكون عملتها محل اتهام بأنها عملة مقيمة بأقل من قيمتها، لكن الحكم على كذا نتيجة بالنسبة للجزائر لا يكون بهذه البساطة، خاصة إذا ذكرنا أن الجزائر هي دولة أحادية التصدير.

فبالرغم من استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 2004-2010، فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها وبقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق وتطلعات السلطة الجزائرية والذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة نسبة 03% من مجموع الصادرات و بقيت تنافسية الجزائر قابعة في مكانها، ولعل ما يدعم ذلك هو أنه وبالرغم من تحقيق الجزائر المستويات نمو مقبولة خلال السنوات الأخيرة إلا أن صادرات المحروقات تبقى ذات مستوى مرتفع نسبة إلى الدخل المحلي الإجمالي الخام PIB وهو ما يجعل دائما الاقتصاد الجزائري مرتبط اسمه بقطاع المحروقات وعلى العكس من ذلك فقد عرفت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل ويعود تفسير الزيادة المستمرة لقيمة الواردات إلى توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاع قيمة اليورو الكبير أمام الدولار.

على الإجمال فإن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جدا لواردات السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

4- الحلول المقترحة لتحسين تنافسية التجارة الخارجية للجزائر:

4-1- ترقية الصادرات خارج المحروقات:

وذلك من خلال رفع إيرادات قطاع المحروقات والتواجد في الأسواق الدولية بأكبر عدد من المؤسسات المصدرة، تطوير التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات على الجزائر التنافس بمنتوجاتها عالميا من خلال القدرات الكبيرة التي تملكها المؤسسات الجزائرية الناشطة في قطاع خارج المحروقات.

إن الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات ولأجل تنويع مصادر النمو والإيرادات بالعملات الصعبة، ينبغي أن تأخذ أهمية أكبر مما هي عليه الآن من طرف أعلى سلطة في البلاد، والإيمان بأن الثروة البترولية هي ثروة زائلة ولا مناص من تعويضها إلا من خلال إيجاد البدائل لهذه الثروة لتحفيز المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية، تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،..... الخ.

باعتبار الجزائر تمر خلال السنوات الأخيرة بفترة مالية مريحة نتيجة الطفرة البترولية التي تشهدها هذه السنوات والتي تجلت نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن ما يجزم به العاقل أن للجزائر فرصة ذهبية ممكن أنها لا تتكرر للإقلاع بقطاع خارج المحروقات خاصة في ظل توفرها على احتياطات صرف أجنبية ضخمة فاقت 160 مليار دولار.

4-2 -التكتل الاقتصادي:

تواجد الجزائر في بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية يساعدها على التحرير الجزئي لتجارتها الخارجية وذلك من خلال إزالة العقبات والقيود التجارية، كما يساعد التكتل الاقتصادي الجزائر من تحرير تجارتها في السلع والخدمات، وكذا التخصيص الأمثل للموارد، كما يساهم أيضا في عملية تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة، ولذلك يعتبر التكتل الاقتصادي بعد من أبعاد تحرير التجارة الخارجية، وكذا العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتوجات المحلية وتنويعها وهو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الإقليمية (منظمة التجارة الحرة العربية 2009 ، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005) والدولية (من خلال المساعي الحثيثة والمفاوضات الماراطونية التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية). (لزعر علي، آيت يحي سمير، 2012، ص 56)

4-3- تخفيض القيود الجمركية والجبائية الإدارية:

يتم ذلك من خلال إلغاء القيود الجمركية والإدارية لتحرير عملية التصدير، أو تخفيضها لتنشيط الاستثمار والتصدير وزيادة النشاط الاقتصادي ونمو قطاع التصدير، وكذا إلغاء القيود المباشرة وذلك لزيادة التبادل التجاري.

إنشاء المناطق الحرة على الجزائر إقامة المناطق الحرة التحرير التجارة المحلية وربطها بالأسواق الدولية، بحيث تساهم في تنشيط التجارة الدولية وتنمية الصادرات، كما تعتبر المناطق الحرة وسيلة لاحتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الأجنبية لتطوير قدراتها التصديرية، كما تسمح بدخول البضائع الأجنبية مع رفع كل الرسوم الجمركية عليها.

4-4- تدعيم القطاع الخاص:

تساعد الخوصصة على زيادة الفعالية والمردودية في التجارة الخارجية بحيث يلعب القطاع الخاص الدور القيادي في حركة تحرير التجارة الخارجية والتصدير، كما يساعد التوجه نحو الخوصصة على خلق فرص أكثر للاستثمار وتحفيز المشروعات على التنافس والابتكار وخلق الثروة.

4-5- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية:

نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني كان لابد على الجزائر انتهاج سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة وتفكيك الحواجز كل هذا يحتم عليها إعادة تأهيل هذه المؤسسات كما يتم تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال إيجاد وسائل تسمح لأداة

الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق، التخفيض من نفقات الدولة المرتبطة بالاحتياطات المالية للشركات العمومية، كما ولا بد من تشجيع تقييم الموارد المالية الموجودة بإثارة الاهتمام الرأسمالي الأجنبي.

4-6- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

وذلك من خلال تقديم تسهيلات للحصول على قروض ومساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات لإقامة المشاريع، الإعفاءات من الضرائب والضمانات والقروض الداعمة والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والسلع الرأسمالية وضرائب التصدير، كما يتم أيضا تزويد الشركات بالأراضي أو منحها مركزا احتكاريا بالإضافة إلى إعفائها أحيانا من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية. (لوعيل بلال، 2008، ص 36)

حيث أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

إذن لابد على الدولة تدعيم هذه البرامج والإستراتيجيات وذلك من طرف كل الفاعلين الاقتصاديين من قريب أو من بعيد لمزيد من الفعالية على الأنشطة التصديرية، وكذلك عن طريق تدعيم كل آليات تحرير التجارة الخارجية للمساهمة أكبر في تنشيط العمل التصديري.

ومن خلال ما تم عرضه حول أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيق للدينار حاولنا استخلاص النتائج ومحاولة إعطاء اقتراحات، من بينها :

- لم تستطع سياسة الصرف تحفيز المنتوجات المحلية للتصدير وتحويل الطلب الداخلي على المنتجات المحلية مكان المنتجات الأجنبية، وبقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات تحت مستوى التطلعات وذلك بالرغم من انخفاض القيمة الحقيقية للدينار ب 20 % سنة 2003 أمام العملات الرئيسية مقارنة بسنة الأساس 1999 ثم استقرارها عند هذا المستوى إلى غاية 2010.
- لم تكن أبدا سياسة الصرف هي سبب فائض الميزان التجاري في الجزائر وفي نفس الوقت ليست هي سبب عدم تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا لسبب بسيط أن الجزائر دولة أحادية التصدير.
- لا يمكن الحكم على سياسة الصرف المتبعة من خلال هذه الدراسة على أنها سيئة ذلك أن إعطاء نفس جديد للتنافسية لا يمكن التحكم فيه بأداة واحدة فقط (معدل الصرف)، وإنما تحتاج إلى تظافر الجهود ووضع إستراتيجية طويلة المدى للرفع من مستوى إنتاجية منتجاتنا وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية فواقع التنافسية الخارجية للجزائر هو أعمق بكثير من أن يتأثر بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي فقط، فالضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات راجع فعلا إلى ضعف تنافسية الصادرات للاقتصاد الوطني ولكن راجع أيضا إلى ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في المحيط الإنتاجي خارج المحروقات.

وحاولنا إعطاء بعض الاقتراحات أهمها:

- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كأداة فعالة لتنافسية الاقتصاد؛
- إيجاد البدائل للثروة البترولية كتحفيز المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية، تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، .....الخ
- العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتوجات المحلية وتنويعها.

الخاتمة

لقد تميز الاقتصاد الوطني الجزائري عموما بالضعف الكبير خاصة في تنوع جهازه الإنتاجي ،لكن خلال عقد التسعينات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج وإصلاحات على المنظومة الاقتصادية، بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي؛لكن رغم أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق ما كان منتظرا منه، جراء هذا التحرر واعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي، إلا أن ملامح الانفراج بدأت تظهر مع نهاية التسعينات.

أما فيما يخص القطاع الخاص ومن خلال مؤسساته الإنتاجية لا يزال غير مؤهل لمجابهة المنافسة الأجنبية خصوصا بعد نفاد الفترة الانتقالية وتطبيق التفكيك الجمركي بصفة نهائية، إذ ما زلنا نسجل مطالبة رؤساء المؤسسات المستمرة لتوفير الحماية الجمركية لمنتجاتها.

إن واقع التجارة الخارجية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا والتي لم تتجاوز 3%، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة قليلة من الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقاء قطاع الخدمات في وضعه الركودي المتدهور وبالتالي تسرب للعملة الصعبة، وبذلك فإن الفائض المحقق في الميزان التجاري يرجع فقط إلى ارتفاع أسعار المحروقات بدءا من سنة 2000، وهو ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.

أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها نوردها في التالي :

أولا : نتائج الدراسة

- نظرا للخصائص الاقتصادية للجزائر اتضح لنا من البحث أنه تم الرضوخ للإصلاحات بصفة إجبارية للحصول على التمويل اللازم وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛
- بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بالتدهور المستمر للتجارة الخارجية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي استنتجنا من البحث أنها تعثرت في فترة السبعينات ثم فائضا في فترة الثمانينات ليتعثر من جديد في فترة الثمانينات ويعود هذا التذبذب إلى ارتباطنا الوثيق بأسعار المحروقات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية؛
- جاءت الفرضية الثالثة حول صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية عند بداية تطبيق الإصلاحات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- تضمنت الفرضية الرابعة والأخيرة بإمكانية اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بسهولة على ضوء النتائج الإيجابية المتحصل عليها ،لكن دراستنا اثبتت أن الوضع الحالي للجزائر والذي تميز بالإيجاب في ظاهره، أنه غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالسهولة أو السرعة هذه لاعتماده وببساطة على عائدات المحروقات بشكل كبير لتمويل النشاط الاقتصادي، والتي أسعارها مرهونة بالسوق العالمي،

وأي انخفاض شديد لها قد تشكل لنا أزمة حادة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم كل الجهود والإجراءات التي قامت بها الجزائر في مجال تحرير تجارتها الخارجية والفوائض التي حققتها على مستوى الميزان التجاري مازلنا نعاني من أمرين هما:
  - اعتمادنا المطلق على إيرادات المحروقات ولم يتغير هيكل صادراتنا حتى بعد محاولات تحرير التجارة الخارجية؛
  - زادت وارداتنا بصفة متسارعة خصوصا في وارداتنا من السلع الكمالية بعد إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية.
- تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في ظاهرها، لكنها لا تعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا مادام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فأي انخفاض الأسعار النفط لفترة طويلة سوف نعود لنقطة البداية؛
- إن القصور الذي ميز السياسة التجارية للجزائر يتمثل في عدم القدرة على تحقيق أهدافها العامة، فلا الحماية تحققت بسبب ضعف قدرة الإنتاج الوطني على المنافسة، ولا الصادرات انخفضت درجة تركزها وتحيزها للمحروقات، ولا الواردات تغير نمطها وانخفضت وتيرتها، وإن تحقيق مستوى معين من التنمية الاقتصادية كفيل بتحقيق أهداف السياسة التجارية، ومن هذا المنطلق فإن الإشكال الأساسي في الحالة الجزائرية والذي يعرقل فعالية هذه السياسة هو الانخفاض النسبي لمستوى التنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن الحديث عن نجاح سياسة التجارة الخارجية عندما لا يتحقق مستوى معين من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية؛
- إن الإصلاحات التي تمت وفقا لمبادئ اقتصاد السوق وتحرير المبادلات، هيأت الإطار القانوني والمالي لشركات القطاع العام والخاص على حد سواء للعمل وفق قواعد السوق في مجال الاستيراد والتصدير، وقد نتج عنها عدة تشوهات مثل الفوضى في الاستيراد شيوع الربح السريع من خلال عمليات الاستيراد غير المدروسة، وعدم وجود خطط استراتيجية للشركات الممارسة للاستيراد، وانعدام الاحترافية في عمل البنوك والجمارك، وعدم وضوح الإطار القانوني وعدم فعاليته في تسيير عمليات الاستيراد؛
- ساعدت المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة على تشخيص أعمق للحالة الاقتصادية للجزائر، وهذا ما سمح أكثر بمعرفة نقاط الضعف والقوة في السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة التجارة الخارجية بصورة خاصة؛
- نظرا لتواضع النتائج التي تحققت في مجال إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجائر فإن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون عاملا مساعدا لدعم مسار هذه الإصلاحات؛

- بعد الانتهاء من البرامج الإصلاحية التي تحث على تحرير النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة، تجد الجزائر نفسها تعمل من جديد بصيغة التخطيط (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 برنامج دعم النمو2000 – 2009، ثم المخطط الخماسي 2010 – 2014) وهذا ما يؤكد لنا هشاشة بنية الاقتصاد الوطني وعدم قدرته في الخوض في عملية تحرير التجارة الخارجية بالسرعة هذه؛
- في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية؛
- أدت عملية محاولة تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أو حتى الإغلاق أو الامتناع عن الإنتاج بالإضافة إلى عملية الخوصصة التي أدت إلى ارتفاع البطالة، ما استوجب على الحكومة تخفيضها بعدة طرق وبرامج نتج عن هذه الطريقة بطالة مقنعة؛
- ساهمت إعادة جدولة الديون الخارجية وارتفاع حصيلة الصادرات إلى تخفيض المديونية والتي نتج عنها حرية اتخاذ القرار ؛
- على ضوء ما تقدم ،نستخلص عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الإتحاد الأوربي والجزائر، بخروج الجزائر خاسرة من هذه الشراكة باعتبارها سوقا لتصريف المنتجات الأوربية؛
- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي وأصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطر على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا : اقتراحات الدراسة

لعل أهم ما توصلت إليه الدراسة من اقتراحات ما يلي:

- ضرورة تنويع الاقتصاد وتحديث قطاع الفلاحة التي تمتلك الجزائر فيها امتيازات كثيرة، فهو قطاع يحتاج إلى يد عاملة أقل مهارة ، قطاع يمكنه تقليص البطالة، ويقلل من الزحف السكاني؛
- العمل على توفير مناخ مناسب للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا التي تعمل في القطاعات المنتجة غير البترولية؛
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يجب أن يكون غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون خطوة بداية لتحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية في تنويع الصادرات وتجاوز التخصص الضيق في إنتاج وتصدير المحروقات ورفع مستوى تنافسية القطاع الإنتاجي الوطني وخاصة القطاع الصناعي مع التحكم ومراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها؛
- إن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق ضرورة وحتمية لمواجهة التحديات الجديدة التي تقابل

الجزائر سواء فيما يتعلق بشدة المنافسة في الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة الخارجية، وتغير المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج، بسبب تطور طبيعة العملية الإنتاجية من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في التقنية والمهارات الإنتاجية، كما يجب على القطاع الخاص أن لا يتعجل الربح في فترة وجيزة وهو الأمر الذي أدى إلى عدم استثماره في بعض المجالات، وإلى ارتفاع تكلفة إنتاجه وضعف قدرته على المنافسة في كثير من المجالات ؛

- على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا : آفاق الدراسة

يمكن أن نقترح بعض المواضيع في هذا السياق، والتي يمكن أن تكمل هذه الدراسة، من خلال التطرق إلى جوانب أخرى سواء على مستوى الجزائر أو المستوى الإقليمي كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثلا، وهذه المواضيع هي:

- دور تسهيل التجارة في تعزيز القدرة التنافسية الوطنية لزيادة الصادرات؛

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.

المراجـــع

I- الكتب:

1. أحمد جامع (1977)، **العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى**، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. جاسم محمد(2008)، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
3. جمال جويدان الجمل(2010)، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
4. حسام علي داوود وآخرون (1999)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
5. رعد حسن الصرن (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصر**، الجزء الأول ، دار الرضا، بدون بلد النشر.
6. زكرياء الدوري، يسري السامرائي (2006)، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، الطبعة الأولى، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
7. زينب حسين عوض الله (1998)، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، بدون بلد النشر.
8. زينب حسين عوض الله (2004)، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
9. سامي عفيف حاتم (2003)، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة التاسعة، جامعة حلوان، بدون بلد النشر.
10. سامى عفيفي حاتم (2005)، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الطبعة الثانية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
11. السيد أحمد عبد الخالق (بدون تاريخ)، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**، مركز الدراسات السياسية الدولية، المنورة.
12. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف (2010)، **مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلى**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر.
13. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب (2003)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
14. عبد الرحمان يسري أحمد (1998)، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر.

15.عبد المجيد قدي (2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر.

16.عبد المطلب عبد الحميد (2003)، **السياست الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة.

17.علي عباس (2009)، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن.

18.فليح حسن خلف (بدون تاريخ)، **العلاقات الإقتصادية الدولية**،دار النهضة العربية، مؤسسة الوراق، الأردن.

19.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد (2009)، أس**س العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى،** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

20.محمد الشافعي (1977)، **مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بدون بلد النشر.

21.محمد الناشد (1977)، **التجارة الداخلية والخارجية (ماهيتها وتخطيطها)**، منشورات جامعة حلب، بدون بلد النشر.

22.محمد بلقاسم حسن بهلول (1999)، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية.

23.محمد خليل برعي (1978)، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق القاهرة.

24.محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف (2009)، **الإقتصاد الكلى**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتويع والطباعة عمان.

25.محمود يونس (1993)، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

26.مصطفى سليمان، حسام داود (2000)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة ، الأردن.

27.هوشيار معروف (2006)، **تحليل الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن.

28.وفاء عبد الباسط (2000)، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر.

II- أطروحات ورسائل جامعية:

29.بورويس عبدالعالي (1997)، **دور الجمارك في عملية تحرير التجارة الخارجية**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

30.زايد مراد (1997)، **الحماية الجمركية في الجزائر**، رسالة نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

31.شاعة عبد القادر (2005-2006)، **الإعتماد المستندي أداة دفع وقرض**، دراسة الواقع في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص لتحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر.

32.شنيني سمير (2005- 2006)، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة.

33.شوفاوي عائشة (2001)، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

34.عابد شريط (2003-2004)، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

35.عبد الرشيد بن ديب (2002-2003)، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر.

36.العيدي خليفة (2002)، **تحرير التجارة الخارجية و إنعكاستها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2000)**، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

37.قريز مسعود (2001-2002)، **التجارة الخارجية بين التقيد والتحرير (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

38.منتاوي محمد (2003)، **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والاثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير ، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

III- المجلات والدوريات:

39.إبراهيم منصوري (2005)، **مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، مقارنة بين المغرب، تونس ومصر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، المغرب.

40.جلطي غانم (2007)، **التجارة الخارجية للجزائركمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، السياسات الإقتصادية واقع وآفاق، منشورات كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

41.حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال (2007)، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة ما بين الجزائر المغرب ـ تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

42.قطاف ليلى (2006)، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي الاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية** ، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس – سطيف.

43.كمال رزيق، مسدور فارس (2002)، **انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني في الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب – البليدة.

44.كربالي بغداد (2001)، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن.

45.لزعر علي، آيت يحيى سمير (2012)، **معدل الصرف الفعلى الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر.

46.لوعيل بلال (2008)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي**، مجلة اقتصادية، العدد 04.

47.مفتاح صالح، بن سمينة دلال (2006)، **اتفاق الشراكة الأورو . جزائري : الدوافع، المحتوى الأهمية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

48.ناصر دادي عدون، متناوي محمد (2004)، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد 03.

VI- تقارير دراسات وبحوث متخصصة :

49.حسين عمر (1992)، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، بدون بلد النشر.

50.محسن احمد هلال، محمد رضوان (2001)، **قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية،** الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، قطر 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر.

51.موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال الحديثة (دون سنة النشر)، **العلاقات الاقتصادية والأسواق المالية،** الجزء التاسع،Edite CREPS، دون مكان وسنة النشر.

52.الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 04 جوان 1963، العدد2.

53.الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 06 جانفي 1988، العدد الأول.

54.الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 18جانفي 1989، العدد 03.

55.الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 07 سبتمبر 1988، العدد 1271.

56.المادة رقم 17 من قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986.

57.قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 2003/08/27.

الملخص:

يهدف بحثنا إلى تبيان أثر سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، فتم تتبع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وأهم الخصائص المميزة له والتي دفعت بالجزائر للقيام بالإصلاحات الاقتصادية المناسبة.

ركزنا في بحثنا على تطور التجارة الخارجية منذ الاستقلال إلى ما قبل الإصلاح ثم مرحلة التثبيت الاقتصادي، فمرحلة التعديل الهيكلي وما بعدها، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي ،وأثر هذا الانفتاح على بعض المؤشرات الاقتصادية بمقارنتها بالنتائج المتحصل عليها قبل عملية الانفتاح.

أهم النتائج التي توصلنا إليها هي أن قطاع المحروقات هو العماد الأساسي للاقتصاد الجزائري ؛وأنه رغم النتائج الإيجابية لهذا الانفتاح في ظاهرها، إلا أنه عند التعمق في أسبابها وجدنا أن قطاع المحروقات وخطط الدولة لها الدور الأساسي في ذلك وأننا وقعنا في فخ التبعية بطريقة الانفتاح.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، التثبيت الاقتصادي، التعديل الهيكلي ،تحرير التجارة الخارجية.

Abstract:

Our research aims to show the impact of foreign trade reform policies on the Algerian economy. The stages of the development of the Algerian economy and the most important distinctive characteristics of it, which prompted Algeria to carry out appropriate economic reforms, were followed.

In our research, we focused on the development of foreign trade from independence to before reform, then the stage of economic stabilization, the stage of structural adjustment and beyond, and its openness to the global economy, and the impact of this openness on some economic indicators by comparing them with the results obtained before the openness process.

The most important findings that we have reached are that the hydrocarbon sector is the mainstay of the Algerian economy, and that despite the apparent positive results of this openness, when we delve into its causes, we found that the hydrocarbon sector and the state's plans have a primary role in this and that we fell into the trap of dependency in the way of openness.

Keywords: foreign trade, economic stabilization, structural adjustment, foreign trade liberalization.

Résumé :

Notre recherche vise à montrer l'impact des politiques de réforme du commerce extérieur sur l'économie algérienne. Les étapes du développement de l'économie algérienne et les caractéristiques distinctives les plus importantes de celle-ci, qui ont poussé l'Algérie à mener des réformes économiques appropriées, ont été suivies.

Dans nos recherches, nous nous sommes concentrés sur l'évolution du commerce extérieur de l'indépendance à avant la réforme, puis le stade de stabilisation économique, le stade de l'ajustement structurel et au-delà, et son ouverture à l'économie mondiale, et l'impact de cette ouverture sur certaines indicateurs en les comparant aux résultats obtenus avant le processus d'ouverture.

Les conclusions les plus importantes auxquelles nous sommes parvenus sont que le secteur des hydrocarbures est le pilier de l'économie algérienne, et que malgré les résultats positifs apparents de cette ouverture, lorsque nous nous penchons sur ses causes, nous avons constaté que le secteur des hydrocarbures et les plans de l'État ont joué un rôle de premier plan et que nous sommes tombés dans le piège de la dépendance dans la voie de l'ouverture.

Mots clés : commerce extérieur, stabilisation économique, ajustement structurel, libéralisation du commerce extérieur.

فهرس
المحتويات

العنوان	الصفحة
الاستهلال	
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ–د
الجانب النظري	
تمهيد	6
1–عموميات حول التجارة الخارجية	7
1–1– تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	7
1–2– أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	9
1–3– تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية	11
2– مفهوم وأهداف السياسة التحارية الخارجية وأنواعها	13
2–1 مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها	13
2–2– أساليب السياسة التجارية وآثارها الاقتصادية	16
3– أهمية ومكانة السياسة التجارية ومكوناتها ضمن السياسة الاقتصادية العامة	24
3–1– مفهوم السياسة الاقتصادية	24
3–2– مكونات السياسة الاقتصادية	25
3–3 مكانة السياسة التجارية في السياسة الاقتصادية العامة	27
4– التجارة الخارجية للجزائر في مرحلة التقييد 1962–1989	28
4–ا–مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية 1962–1969	28
4–2– مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970–1989	29
4–3– تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية	31
5– إصلاحات قطاع التجارة الخارجية ومحاولات تحريرها 1990–1994	31
5–1–الخطوات الأولى للانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارية الخارجية (1990–1991)	31
5–2– مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1992–1993	32

3-5- محاولات تحرير التجارية الخارجية ابتداء من 1994-2000	33
6-إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	34
6-1- الخطوات العملية للانضمام	34
6-2- عراقيل وصعوبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	36
7- الاقتصاد الجزائري وإصلاحات التجارة الخارجية	37
7-1- وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 1967-1989	37
7-2- وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق	38
7-3- القوانين الضابطة للتجارة الخارجية للجزائر في ظل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية	40
الخلاصة	44
الجانب التطبيقي	
تمهيد	46
1- تقييم وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تطور الميزان التجاري	47
1-1- واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000- 2018)	47
2- واقع التجارة الخارجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي	59
2-1- الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل الشراكة الدولية	59
2-2- الاثار والانعكاسات الإيجابية لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية	59
2-3- الانعكاسات السلبية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	60
3- أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على تنافسية الاقتصاد الجزائري	61
3-1- تحديد مؤشر التنافسية	62
3-2- إنشاء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري	63
3-3- المراحل المتبعة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري	63
3-4- تحليل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي على تنافسية الاقتصاد الجزائري	64
4- الحلول المقترحة لتحسين تنافسية التجارة الخارجية للجزائر	65
4-1- ترقية الصادرات خارج المحروقات	65
4-2 -التكتل الاقتصادي	66
4-3- تخفيض القيود الجمركية والجبائية الإدارية	66
4-4- تدعيم القطاع الخاص	66

4-5- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية	66
4-6- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	67
الخاتمة	70
قائمة المراجع	75
الملخص	80
فهرس المحتويات	82